



أَفَانِينُ بَصْرِيَّةٍ ٦

تَجَلِّيَاتُ نَحْوِ الدَّلَالَةِ
فِي قِطُوعِ هَذَا الْخَلِيلِ

القسم الثاني
(شرح المنظومة)

الدُّكْتُورُ عَامِرُ السَّعْدِ

مَرْكَزُ أَلْفِ زَيْتُونِ

فِي مَشْرِيقِ بَغْدَادِ وَالْأَسْمَاءِ وَالْأَسْمَاءِ



العَتَبَةُ العَبَّاسِيَّةُ المُقدَّسَةُ

قِسْمُ شُؤُونِ المَعَارِفِ الإِسْلَامِيَّةِ وَالإِنسَانِيَّةِ
مَرْكُزُ تَرَاثِ البَصْرَةِ

البصرة-البراضعية-شارع سيد أمين

هاتف: ٠٧٧٢٢١٣٧٧٣٣-٠٧٨٠٠٨١٦٥٧٩

البريد الإلكتروني: basrah@alkafeel.net

ص.ب/٣٢٣

السعد، عامر، ١٩٥١- مؤلف.

تجليات نحو الدلالة في منظومة الخليل. القسم الثاني، شرح المنظومة / تأليف الدكتور عامر السعد ؛ راجعه وضبطه واخرجه مركز تراث البصرة- الطبعة الاولى.- البصرة، العراق : قسم شؤون المعارف الإسلامية والإنسانية، مركز تراث البصرة، ١٤٤٥ هـ = ٢٠٢٣ .

مجلد ؛ ١٤×٢١ سم.-) افانين بصرية ؛ ٦)

١. الخليل بن احمد بن عمرو، ١٠٠-١٧٠ هجري. المنظومة النحوية. ٢. اللغة العربية - نحو.

٣. اللغة العربية - دلالة. أ. العتبة العباسية المقدسة. قسم شؤون المعارف الاسلامية والانسانية. مركز تراث البصرة، مصحح. ب. العنوان.

LCC : PJ6101.K43 M367 2023

مركز الفهرسة ونظم المعلومات التابع لمكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة
الفهرسة اثناء النشر

بطاقة الكتاب

الكتاب:..... أفانين بصرية (٦) (تجليات نحو الدلالة في منظومة الخليل) القسم الثاني.
تأليف:..... د. عامر السعد.
جهة الإصدار:..... العتبة العباسية المقدسة- قسم شؤون المعارف الإسلامية والإنسانية.
راجعه وضبطه وأخرجه:..... مركز تراث البصرة.
الطبعة:..... الأولى.
المطبعة:..... دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع.
سنة الطبع:..... جمادى الأولى ١٤٤٥ هـ- كانون الأول ٢٠٢٣ م.
عدد النسخ:..... (٥٠٠) نسخة.

حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة على الناشر

توطئة

دأب العلماء على انتقاء أيسر السبل لتقديم المادة العلمية؛ تحقيقاً لتواصل جاداً، وتعميقاً لفهم نافع. وفي إطار هذا السياق جاءت المنظومات النحوية بوصفها وسائل تتيح للمتلقين التعلّم بعيداً عن الإسهاب والتعقيد. ولا شك في أن البدايات لا ترتقي إلى المستوى العالي من الكمال، لكنها تمهّد لأن يكون اللاحق على أكثر مما يمكن من الفضل.

إنّ الشواهد تشير إلى أن أوّل منظومة نحوية كتبت في البصرة على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، وهي بداية محمودة على طريق نظم العلوم؛ لكونها مادة تعليمية، فلم تتسم بالشمول لكل قواعد النحو والصرف، وإنما ركزت على مسائل أساسية تتمخّص بتعلّمها سلامة الاستعمال اللغوي في كثير من جوانبه.

وقد جاءت المنظومة بـ (٢٩٣) بيتاً توزّعت على (٤٧) باباً، وكانت غاية في الاقتضاب، ولم يكن ترتيب أبوابها بالصورة التي عهدناها في المنظومات النحوية التي ظهرت فيما بعد، نحو ألفية ابن معط (ت ٦٢٨هـ)، وألفية ابن مالك (ت ٦٧٢هـ).

إنّ أبسط ما يمكن أن يُقال عن منظومة الخليل، أنّها كتبت بطريقة انتقائية لتشكّل دروساً فيها من الإمتاع والإفادة، ما يؤتي ثماراً طيبة على طريق تعلّم النحو.

وإذا ما أردنا التعرّف إلى العلة التي تقف وراء ذلك الإيجاز، فالظاهر -فيما نعتقد- أنّ البحر الكامل الذي كُتبت فيه المنظومة، وحرف الروي الموحد (الباء)، يحولان دون امتدادها إلى أكثر من هذا القدر من الأبيات . فضلاً عن هذا، فالظاهر أنّ طلبة الخليل الذين كُتبت لهم المنظومة كانوا على دراية بمسائل النحو؛ لذا جرى التركيز على القواعد التي بهم حاجة إليها؛ لكي تتكامل درايتهم .

أمّا المنظومات النحويّة التي ظهرت فيما بعد، فقد تميّزت بالشمول والاتّساع حتّى وصلت الواحدة إلى ألف بيت أو أكثر، وهنا نشير إلى منظومتين اشتهرتا كثيراً، هما: (ألفيّة ابن معط) و (ألفيّة ابن مالك)، ويبدو أنّ ابن معط هو أوّل من سمّى نظمه بالألفيّة، ثمّ شاعت هذه التسمية من بعده .

ومنظومة ابن معط منظومة تعليميّة قد بناها من بحريّ الرجز والسريع؛ لذا عيب عليه نظمها .

ومما قال فيها :

أُرجوزةٌ وجيزةٌ في النّحوِ	عدّتها ألفٌ خلتُ من حشوِ
لعلمهم بأنّ حفظَ النّظمِ	وفُقّ الذكيّ والبعيدِ الفهمِ
لاسيما مشطوريّ بحرِ الرجزِ	إذا بُني على ازدواجٍ موجزِ
أو ما يُضاهيه من السّريعِ	مزدوجِ الشطوريّ كالصّريعِ

ومع أنّ ابن مالك قلّده في منظومته، إلاّ أنّه فضّلها عليه، فقال:
 (وتقتضي رضاً بغير سُخْطٍ فائقةً ألفيّة ابنِ مُعْطِ)
 وقد بناها من بحر واحد، وسَمّاها بالألفيّة، وقد ضمّنها كلّ مقاصد
 النحو، كما يقول:

وأستعينُ اللهَ في ألفيّة مقاصدُ النحوِ بها محويّة

بعد هذا يمكن القول: إنّ هذه المنظومات قد ظهرت في وقت كان
 المتلقّي أو المتعلّم بحاجة إلى تفصيل أكثر، ونتيجة لانتساع رقعة الدولة
 الإسلاميّة والاختلاط، فقد شاع اللّحن وانتشر، ما اقتضى الانتساع في
 النظم، وذكر كلّ مسائل النحو، فجاءت تلك المنظومات بألف بيت،
 وُبنيت على بحر الرجز أو السريع، فهما الأيسر نظاماً وحفظاً.

أمّا منظومة الخليل، فقد اختير لها البحر الكامل التام (الصحيح في
 عروضه وضربه)، ولعلّ الناظم أراد بذلك الإفادة من موسيقىّة هذا
 البحر الجميلة؛ لتشويق قارئه، وجذبه إلى التعلّم، وهو بذلك يحمل
 شخصيّة المعلّم الحاذق، والتربويّ الحصيف، ولا شكّ في أنّ استعمال هذا
 البحر ينمُّ عن شعور رقيق وشاعريّة عالية؛ لذا كثر في هذا البحر شعرُ
 الغزل عند العرب، وفي الجاهليّة كتب (عنتره بن شدّاد) فيه معلّته التي
 يقول فيها مخاطباً من يُحِبُّ:

ولقدْ ذكرتُكِ والسيوفُ نواهلُ منّي، وبيضُ الهند تقطرُ من دمي



فوددتُ تقبيلَ السيوفِ لأنَّها لمعتْ كبارقِ ثغركِ المتبسِّمِ
وكما يُلاحظُ أنَّ رهافةَ الحسِّ ورقةَ الشعورِ ممتزجتانِ بحماسٍ بطوليٍّ،
فالشاعرُ يتذكَّرُ مَنْ يهوى في وسطِ السيوفِ التي تلوِّحُ بالموتِ.

والأمرُ نفسه عند الخليل، لكنَّه في ساحةٍ أُخرى غيرِ الوغى، حيث
تمتزجُ شخصيَّةُ الناظمِ بشخصيَّةِ الشاعرِ، ليحاولَ توصيلَ قوانينِ النحو
بمنظومةٍ تخاطبُ العقلَ، وهي في الوقتِ نفسه قصيدةٌ تخاطبُ المشاعرَ؛
لذا نجدُ ضرورةً أن تأخذَ هذه المنظومةُ مكانتها بين المنظوماتِ النحويَّةِ،
وهناك - كذلك - ضرورةٌ لدراستها بما يُتيحُ الانتفاعَ منها.

بناءً على هذا، اختصَّ هذا القسمُ (الثاني) من كتابنا بتلكِ المهمَّةِ مع
اعتقادنا أنَّ ليسَ هناك مَنْ تصدَّى لمثلِ تلكِ الدِّراسةِ، وقد لاحظنا أنَّ
هناك اضطراباً في عددِ من العنواناتِ التي وضعتُ للأبوابِ، فاقترحنا
التعديلَ بما يناسبُ الأبياتِ التي تحتها، وقد ساورنا الشكُّ في أنَّ هناك
أبياتاً ساقطةً من بعضِ الأبوابِ، وهذا ما سنيَّنه في محلِّه.

أخيراً، نسألُ اللهَ التوفيقَ فيما نصبو إليه من تقديمِ ما في الوِسعِ، علَّنا
نكونَ قد قدَّمنا للمكتبةِ النحويَّةِ ما هو جديدٌ ونافعٌ.

الدكتور عامر السَّعد

التمهيد

مع بدء تحلّق طلاب العلم حول علمائهم وشيوخهم لتلقّي الدروس في مختلف العلوم، ومع ما لوحظ من نشاط في حركة التعليم وظهور مراكز علمية استقطبت محبّي المعرفة من كلّ حدبٍ وصوب، مع كلّ هذا ظهرت (المنظومات) بوصفها تصانيف في نشر العلم وتعلّمه، والمنظومة - كما هو معروف - قالب شعريّ ينتظم على أحد بحور الشعر، وإن كان الغالب منها أن تكون من (بحر الرجز) الذي تتكرّر فيه (مستعلن) ثلاث مرّات في كلّ شطر من شطري البيت، ويتميّز هذا البحر بسهولته، ولهذا كان يسمّى بـ (حمار الشعراء).

وقد اختلفت المنظومات في طولها، فمنها القصيرة، ومنها المتوسّطة في الطول، ومنها المفرطة في الطول. وكان العلماء يحسنون النظم، ومنهم من كانوا شعراء ضمّنوا منظوماتهم صوراً جميلة فضلاً عن الحقائق العلمية. والمنظومات هذه ظهرت في مختلف العلوم، فنظم العلماء في الفقه والأصول والطبّ واللّغة، وغير ذلك، وعلى سبيل المثال يشير تاج الدّين السبكيّ (ت ٧٧١هـ) في كتابه (طبقات الشافعية) إلى أنّ الرّجاء الأسوانيّ (ت ٣٣٥هـ) كتب منظومة بلغت (١٣٠ ألف بيت)، ضمّنها قصص الأنبياء والفقه الشافعيّ وأخبار العالم ومسائل في الطبّ وعلوم أخرى،

ويُذكر أنّ الأسكندرانيّ (ت ٦٢٠هـ) كتب منظومة في تفسير غريب القرآن بلغت أبياتها (٢٤٨٢ بيتاً)، وهكذا فما دامت هناك حركة تعليمية، فهناك منظومات تعمل على تقريب العلم إلى نفوس متلقّيه في صورة موجزة بعيدة عن التفاصيل؛ حتّى يسهل الحفظ وتتسرّع عملية استحضار المعلومات.

ولا نريد الاسترسال في هذا الموضوع، وإنّ ما يهمّنا هو موضوعنا الأساس الذي هو (علم النحو) الذي شهد هو الآخر اللّجوء إلى المنظومات في مجال تعليمه، ومما أشارت إليه المصادر في هذا المجال منظومة الكسائيّ (ت ١٨٩هـ) في النحو التي مطلعها:

(إِنَّهَا النُّحُوقِيَّاسُ يُتَّبَعُ وَبِهِ فِي كُلِّ أَمْرٍ يُنْتَفَعُ)

وجاء هذا في كتاب (تاريخ بغداد) للخطيب البغداديّ (ت ٤٦٢هـ) أو (٤٦٣هـ).

ويعتقد الباحثون أنّها أوّل منظومة كُتبت في النحو، ثمّ تبعتها منظومات نحويّة اشتهر منها منظومة ابن معط (ت ٦٢٨هـ) ومنظومة ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، وكانت هذه الأخيرة موضع اهتمام الكثير منهم، وقد تصدّى لشرحها عدد من العلماء كان أشهرهم ابن عقيل (ت ٧٧٩هـ) الذي ما زال شرحه منهجاً لتعليم الطلبة في أكثر أوساطنا الأكاديمية.

أمّا منظومة الخليل النحويّة التي نحن بصددِها، فلم نجد إشارة إليها

عند الباحثين وطلاب العلم، ولم يكتب لها الشيوع كما هو الحال مع غيرها، وسبب ذلك أن هناك شكاً كان يساور من يريد البحث أو التحقيق لهذه المنظومة؛ إذ لم يكن بين النسخ التي عُثر عليها واحدة قد كُتبت بخط المؤلف، لذلك اضطرَّ المحقق إلى الاعتماد على النقد الخارجي، وكذلك النقد الداخلي حتى اطمأن بما ذهب إليه من نسبتها إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي.

وتحقيقاً للفائدة، ولمزيد من الإيضاح، فقد ارتأينا أن نمهد لهذا (القسم الثاني) الذي اختصَّ بالشرح والتحليل، وسنفضّل القول في أمورٍ سبق أن بيّنا - باقتضاب - جانباً منها، وكالآتي:

على الرغم من الجهد الكبير الذي بذله محقق المنظومة، ومع كلِّ ما ساقه من الحجج والأدلة، فلم يرقَّ إلى إيصال الباحث أو المتلقّي إلى يقينٍ قاطع في نسبة هذه المنظومة إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي، لكنّه - وهذا أمرٌ لا يُنكر - تمكّن بجهد العالي أن يُشكّل جانباً كبيراً من القناعة بتلك النسبة.

لقد أفدنا من كلِّ ذلك، فضلاً عمّا وجدناه في الأبيات من أدلةٍ أشرنا إليها في أثناء الشرح، وبودّنا أن نُضيف هنا أن محتوى المنظومة وطريقه تبويبها تشير إلى ما كان عليه الدرس النحويّ - قبل ظهور كتاب سيبويه - من بدايات تختلف عمّا صارت إليه فيما بعد من المنهجية والنظام والتبويب، وهذا دليلٌ على أن هذه المنظومة قد كُتبت في وقت سابقٍ لكتاب سيبويه.

مع هذا يبقى خيط الشكّ يقطعُ الطريقَ إلى اليقين التامّ، ما دامت النسخ التي عُثر عليها لم تكن بينها واحدة قد كُتبت بخطّ الناظم، وإنّ مقدّمة المنظومة قد خلت من اسم الناظم كما اعتدنا عليه في منظومات لاحقة من أنّ الناظم يذكر اسمه في الأبيات الأولى منها.

لهذا السبب - وربما لأسبابٍ أُخرى - لم يُكتب لهذه المنظومة الانتشار بما يمكن أن يكون لعالم مثل الخليل كانت له الرّيادة في تأسيس الكثير من علوم اللّغة، وعليه فلم تردّ إشارة إلى أنّ هناك جهداً تحقيقيّاً غير جهد الدكتور (أحمد عفيفي).

إذا كان ما ذكرناه يُعطي مؤشراً واضحاً عن نصيب المنظومة من التحقيق، فإنّ نصيبها من الدراسة والشرح لا يكاد يكون له وجود، وإذا كان هناك شيء من هذا القبيل، فلم يكن لي علم به، وعليه فإنّ شرحنا هذا على المنظومة يُعدُّ الأوّل.

إنّ شرح منظومة الخليل النحويّة لا يخلو من صعوبات، فالمنظومة لا تحتوي إلّا على رؤوس موضوعات، وقد خلت الكثير من أبوابها من ذكر الأحكام النحويّة الخاصّة بالباب الذي تتحدّث عنه الأبيات، ولم يوضّح المحقّق في هوامشه المسكوت عنه، وأنّ هناك بعض الأبيات قد نُظمت بأسلوب شعريّ مما يتطلّب الوصول إلى القاعدة النحويّة فيها إلى وقفه تأمّل وتأويل.

إنَّ حَظَّ الشعريَّة في المنظومات العلميَّة يكاد يكون معدوماً، ولعلَّ الحِسَّ الشعريَّ عند الناظم هو الذي دفعه إلى اعتماد مثل هذا الأسلوب، وقد لا يخلو ذلك من رغبةٍ في إمتاع المتلقِّي وجذبه إلى قراءة الأبيات، وفي الوقت نفسه تسهيل حفظها.

لقد وجدنا صعوبة في التعرُّف إلى دلالات بعض المفردات، وإنَّ هناك الكثير من الأحكام النحويَّة لم تُفصح عنها الأبيات، الأمر الذي دفعنا إلى استنباطها من الأمثلة.

لقد حاولنا قراءة البُنى الكامنة؛ لأنَّ هناك قاعدة متخفية تحت سطح كلِّ مثال، وفي ضوء تلك القراءة تمكَّنا من الوصول إليها.

إنَّ منظومة الخليل النحويَّة هي منظومة تربويَّة واجتماعيَّة وإبداعية، وهي مشروع حافل بالقيم الراقية، فضلاً عن القضايا النحويَّة التي هي موضوعها الأساس، وكأنَّ الناظم في فعله هذا لا يُريد أن يضع حدوداً فاصلة بين الثقافة والقيم، لأنَّ قوانين النَّحو - مع أهميَّتها - وحدها لا تبني الإنسان الذي ينتظر المجتمع منه الإسهام في الارتقاء والتطوُّر وتقديم ما يخدم العباد.

إنَّ البناء السَّليم للإنسان لا تصنعه الفصاحة وحدها ما لم تعضدها قيمٌ سامية.

إنَّ هذا الأسلوب الذي اعتمدهُ المنظومة يشير إلى مثال متطوُّر في

الجانِبِ التَّرْبُويِّ، وكَأَنَّ الناظِمَ أَرادَ أَنْ يُؤكِّدَ ذلكَ الأُسْلُوبَ وَضُرُورَةَ اعْتِمادِهِ فِي التَّعْلِيمِ: فَالتَّعْلِيمُ المُبْتَغَى هُوَ ذلكَ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ المُتَعَلِّمُ بانيًا وَمُبنِيًا عَلى أُسُسٍ سَلِيمَةٍ. وَلِهَذَا فَقدَ أَكَّدتِ المَنْظُومَةُ ضُرُورَةَ اعْتِمادِ القِيمِ السَّامِيَةِ الَّتِي لا يَمكِنُ لأَيِّ مَجْتَمَعٍ أَنْ يَبْنِي أَفرادَهُ بَعِيدًا عَنها، كسَلامَةِ العَقْلِ (التَّفكيرِ)، وَالكَرَمِ، وَالشَّجَاعَةِ، وَالنَّخْوَةِ، وَالصِّدْقِ، وَإِلَى جَانِبِ ذلكَ (الفِصاحَةِ) الَّتِي تَقْتَضِي تَعَلُّمَ (نِظامِ النَحْوِ).

هَذِهِ المَنْظُومَةُ -عَلى ما يَبْدُو- قَدْ كُتِبَتْ لِنِخبَةٍ مِنَ المُتَعَلِّمِينَ كانَ هَدَفُهُم إِتقانَ أَنْظِمَةِ النَحْوِ لِيَكُونوا عَلى دَرَجَةٍ عَاليَةٍ مِنَ الفِصاحَةِ، وَلا يُعْتَقَدُ أَنَّ الهَدَفَ هُوَ أَنَّ يَكُونوا شِيوخًا فِي النَحْوِ، مِثْلَ سِيبَوِيهِ وَغَيرِهِ، وَلا شَكَّ فِي أَنَّ هُنَاكَ حَلِقاتَ أَوْ مَجْمُوعاتَ مِنَ المُتَعَلِّمِينَ كانُوا يَتَلَقَّونَ الدَّرْسَ عَلى يَدِ الخَليلِ.

إِنَّ المَلاحِظَ عَلى هَذِهِ المَنْظُومَةِ أَنَّها كُتِبَتْ بِطَريقَةِ انْتِقاءِيَّةٍ - كما أَسَلَفنا-، وَهِيَ تَفْتَقِرُ إِلى التَّفصِيلِ، وَإِلَى التَّبويبِ أحيانًا.

إِنَّ ما يَتَبادَرُ إِلى الذَّهْنِ هُوَ أَنَّ الناظِمَ كانَ قاصِدًا فِيمَا أَشَرنا إِليه لِحَمْلِ طَلابِهِ عَلى تَلقِّي الشَّرْحِ وَالتَّفصِيلِ مِنَ شِيوخِهِم، أَوْ مِنَ كِتابِ نَحْوِيَّةٍ لَهُ، فَضلاً عَن أَنَّ هَذَا الأُسْلُوبَ تُشَمُّ مِنْهُ دَعوَةٌ إِلى الباحِثِينَ وَالدَّارِسِينَ إِلى دِراسَتِها وَالعَمَلِ عَلى شَرحِها؛ تَحقيقًا لِلفائِدَةِ المُبْتَغاةِ.

أخيراً، نَتَمَنَّى أَنَّ يَكُونَ لِهَذِهِ المَنْظُومَةِ وَشَرحِها مَكانٌ فِي الوَسَطِ

الأكاديمي، لاسيما في الدراسات العليا، لتحقيق أمرين:
 الأوّل: حثّ الباحثين و الدارسين على تقصي الحقائق، وما له صلة بهذه
 المنظومة، فقد يتمخض عن ذلك الجهد استدراك أو الإتيان بمعلومات
 جديدة ينتفع بها محبو اللّغة، وتُسهم في إثراء الموضوع بما هو جديد، وكلّ
 ذلك يؤدّي حتماً إلى التعريف بعمل جديد لم يلاق نصيبه من البحث
 والشيوخ.

الثاني: الاطلاع على أسلوب تعليمي كان الناظم قد ابتكره، ونرى أنّ
 هناك ضرورة في أن يسير التعليم على ذلك النهج الذي تتماشى فيه الثقافة
 مع القيم مع التربية والتعليم.
 إنّ الثقافة من غير قيم ثقافة عرجاء لا تقوى على مواكبة المسير نحو ما
 هو مطلوب من الأهداف، وكذلك لا بدّ للقيم من ثقافة، وبها معاً يستقيم
 السلوك ليصبح مفتاح خير نحو ارتقاء الإنسانيّة.

لقد أكّد القرآن الكريم هذه الحقيقة عند طلب بني إسرائيل من نبيّ لهم
 أن يختار لهم ملكاً يحكمهم ويقاثلون معه بعد أن شعروا أن لا طاقة لهم
 على مواجهة الخطر الذي يهدّدهم، فأرسل الله لهم (طالوت) ملكاً، لكنّهم
 قبلوه بالرفض؛ لأنّه لا ينسجم مع مقاييسهم الدنيويّة الخاطئة التي ترى
 أنّ الملك يجب أن يكون (غنياً صاحب مال)، أمّا طالوت، فليس كذلك،
 وإنّما كان يتميّز بأمرين، هما الأساس في نجاح حكمه، وهما: (العلم أو



الثقافة) و(القوّة).

﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا قَالُوا أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾ (سورة البقرة، الآية ٢٤٧).

هذه هي مقاييس السماء التي يجب أن يكون عليها الحاكم، فلا فائدة من أن يكون هذا الحاكم قوياً، ولا يملك ثقافة، ولا يملك قيماً، فذلك سيؤدّي حتماً إلى التجاوز والاعتداء على جيرانه، وأن يُمارس الظلم على شعبه، أو يحكم الناس بالبطش والترهيب، كذلك لا قيمة للثقافة من غير قوّة، فقد لا يستطيع حماية أرضه وشعبه من أيّ خطر.

إنّ القوّة قد تعني الشجاعة، والشجاعة قيمة راقية أكّدها المنظومة في كثير من المواطن، ولا شكّ في أن العلم يقتضيها ويطلبها.

في آخر المطاف نشير إلى أن المنظومة احتوت على (٤٧) سبعة وأربعين باباً، في كلّ باب موضوع من موضوعات النحو، وقد ضمّنا القسم الثاني من كتابنا (تجليات نحو الدلالة في منظومة الخليل) شرحاً لتسعة أبواب فقط، وسيتمّ شرح الأبواب الباقية في القسم الثالث إن شاء الله.

لقد بذلنا ما في الوسع في الحديث عن كلّ ما وجدنا أنّ له صلة بموضوعات المنظومة، ورجعنا - إذا ما اقتضت الحاجة - إلى المصادر

والمراجع، واستعنا بعدد من الشواهد القرآنية والشعرية، وأحياناً نُجري مقارنة مع منظومات نحوية اشتهرت في الدرس النحوي، منها: (منظومة ابن مُعط)، و (منظومة ابن مالك).

ولقد وضحنا الموضوعات النحوية - بما نعتقد - أنه يُحقّق الفهم والفائدة، وتجنّبنا الخوض في الخلافات وتباين الآراء عند النحويين؛ لأنّ هدفنا هو أن تكون القاعدة النحوية طريقاً للاستعمال السليم للغة.

إنّ رعاية الله - جلّ شأنه - كانت وراء إنجاز هذا القسم، ونسأله سبحانه وتعالى أن يوفّقنا في إنجاز القسم الثالث، فهو الناصر والمعين، ذو الطولِ الرَّحمنِ الرَّحيم.



نسبة المنظومة

إنَّ الجهد الذي بذلَهُ محقِّق المنظومة الدكتور أحمد عفيفي كان مطمئنًا، وكفيلًا بتشكيل الجانب الكبير من قناعتنا بصحَّة ما ذهب إليه؛ إذ اعتمد منهجًا علميًا استند فيه إلى أدلَّة متعدِّدة كان من بينها ما في النصِّ من تقارب مع ما عُرف به الخليل من قيم وصفات.

فقد ذكر أنَّه كان صاحب دين وتقوى، وكان زاهدًا في الدنيا، وكما ذكر صاحب (أعلام العرب): «... انقطع الخليل إلى العبادة والزهد، فاكتفى من العيش بالقليل».

ولقد ترفعَّ عن التكبُّب بالعلم؛ لأنَّ العلم عنده رسالة إنسانيَّة، يجب على صاحبها أن يبقى أبيضًا عزيز النفس، وما كان حلمُ الخليل إلا مرضاة الله سبحانه وتعالى، وانتفاع العباد، لذلك فقد نأى عَن الشهرة وطلب المال، وما دعتُهُ الحاجة إلى أن يقف يوماً على أبواب أصحاب السلطة من الملوك أو الأمراء، وكم جميل ردُّه على رسول أحد أصحاب الشأن حين أرسل إليه ليؤدِّب ولده، وكانت في يده -في وقتها- كسرة يابسة، فقال: «قل لمُرسلِكَ ما دامَ يلقي مثل هذه فلا حاجة به إليك».

هذه هي الكبرياء، وهذه هي الكرامة، وهما الكنزان اللذان احتفظ بهما الخليل، حتَّى قيل عنه: إنَّه «عكف على العلم يستخرج ويستنبط ويخترع، فكان مضرب المثل في عزوفه عن الدنيا، وعكوفه على العلم».

بمثل هذه القيم اشتهر الخليل، وبها صرّحت منظومته، (وسنبيّن ذلك بشيء من التفصيل عندما نشرح الأبيات).

ولقد كان الخليل شاعراً رقيقاً رُويت له الكثير من القصائد والمقطوعات الشعريّة، وحاول المحقّق أن يُفيد من تشابه بعض الصور التي في المنظومة، والتي في شعره، من ذلك مثلاً هذه الأبيات الثلاثة التي تنتهي بقافية واحدة، يتفق لفظها ويختلف معناها، وهي:

يا ويح قلبي من دواعي الهوى إذ رحل الجيرانُ عند الغروب
أتبعْتهم طرقي وقد أزمعوا ودمع عينيّ كفيض الغروب
بانوا وفيهم طفلةٌ حرّةٌ تفرّت عن مثلِ أقاحي الغروب

و(الغروب) الأولى تعني: غروب الشمس، وجاءت الثانية بمعنى: الدلو العظيمة، أمّا الثالثة، فهي جمع (غرب)، وهي الوهاد المنخفضة، وفيها إشارة إلى أنّ (الأقاحي) تنبت فيها، والأقاحي جمع (أقحوان)، وهو نوع من الزهر لونه أبيض، ومنظره جميل، وله رائحة عطرة.

وما أراد المحقّق الإشارة إليه هو تشبيهه من محبّب ب (طفلة)، وهو تشبيه استعمله في منظومته في البيت (٢٠٩)، الذي يقول فيه:

(وتقول إنّي قد مررتُ بطفلةٍ بيضاء تستلبُ النفوس وتخلبُ)
فهناك انسجام بين القولين، وهذا أمر يمكن أن يُقاس عليه في أنّ ثبوت أحد النصّين يعني ثبوت الثاني في النسبة.

ومما يعتمد في القياس ما ذكره المؤرِّخون من أنَّ الخليل كان يُكثِرُ الحجَّ،
وقد وجد المحقِّق في المنظومة ما يشير إلى ذلك في البيت (١٩٩):
(فتقول مَنْ يزرِ النبيَّ محمّداً يكنُ النبيُّ شفيعهُ يا موهب)
كذلك كان الخليل محبّاً للحكمة، ومولعاً بالوعظ وإرشاد الناس إلى
التمسك بدين الله، واتِّباع ما جاء به من قيم وتعاليم، مثل ذلك قوله في
البيت (٢٥٩):

(لا خيرَ في رجلٍ يُعرِّضُ نفسه للذمِّ لا خيرَ فيمنَ يغضب)
ومنه أيضاً قوله في (٢٣١):
(وعلامَ تظلمنا وتبخسُ حقنا والحقُّ أحسنُ ما أتيتُ وأوجِبُ)
ومثل هذا الكثير، وما نريد قوله وتأكيدُه هو أنَّ الخليل كان معروفاً
بالابتكار في مساره العلميِّ، فهو الذي ابتكر (معجم العين)، وهو الذي
ابتكر (العروض)، وهو الذي أرسى قوانين النحو، فليس ببعيد أنَّه أراد
ابتكار أسهل الأساليب لتعلّم النحو، فوضع منظومته هذه التي هي
الأولى في الدرس النحويِّ العربيِّ.

هذه الأدلّة النصّية قد قرنت بين المنظومة ومَنْ نُسبت إليه، لكن ذلك
ليس بكافٍ دون أن تكون هناك أدلّة من خارج المنظومة تعزّز تلك النسبة،
وهذا الذي أفاد منه المحقِّق بعد أن وجد معلومات وحقائق تؤكِّد صحّة
العمل المدرّوس، وفي مقدّمة تلك الأدلّة نصّ خلف الأحمر (ت ١٨٠هـ)

عثر عليه في كتاب (مقدّمة في النحو)، فسرّ به سرور من وجد درّة مفقودة بعد جهدٍ جهيد.

وخلف الأحرر من علماء اللّغة في البصرة، ومن شعرائها وأدبائها المعروفين، وقد عاصر الخليل، وتوفّي بعد الخليل بما يقارب خمس سنوات، أمّا النصّ الذي ذكره في مقدّمته في النحو، فكان في حروف النسق التي قال عنها:

إنّ حروف النسق خمسة، وتسمّى حروف العطف، وقد ذكرها الخليل ابن أحمد في قصيدته النحويّة، وهي:

فانسق وصل بالواو قولك كلّه وبلا وثمّ و أو، فليست تصعبُ
الفاء ناسفةٌ كذلك عندنا وسبيلها رحبُ المذاهبِ مُشعبُ

وفي منظومة الخليل يحمل هذان البيتان الرقمين: (١٥٧) و (١٥٨).
ويبدو أنّ المحقّق كان مطمئنّاً إلى أنّ هذا النصّ، مع ما عُرف عن خلف الأحرر من انتحال ووضع، ونقل أخبار غير موثوق بها، أو لعلّ سبب ذلك الاطمئنان هو أنّ تلك التّهم قد تصحّح في أشعار موضوعها المدح أو الذمّ، أو أغراض تخصّص مثالب بالقبيلة، وكذلك الأخبار التي يجد فيها -على ما يبدو- مصلحةٌ في التحريف وتزييف الحقائق، أمّا منظومة في النحو لا تمّت بصلّة إلى أيّ غرضٍ سياسيٍّ أو اجتماعيٍّ أو قبليٍّ، فليس هناك ما يدعو إلى الشكّ، فأبي مصلحة له أكثر من تأكيد الحقيقة.

ويمضي المحقق ليؤكد صحّة ما جاء في (مقدّمة في النحو)، فيرى أنّ خلف الأحمر قد وضع وانتحل في مقبّل حياته، لكنّه ألقع عن ذلك، ونسك وأعلن عن كلّ شيء انتحلّه، وراح ينقل عن أبي الطيّب اللّغويّ قوله:

«... كان خلف الأحمر يصنع الشّعْر، وينسبه إلى العرب، فلا يُعرف، ثمّ نسك، وكان يختم القرآن كلّ يوم وليلة... وكان قد قرأ أهل الكوفة عليه أشعارهم، فكانوا يقصدونه لما مات حماد الراوية، فلما نسك خرج إلى أهل الكوفة يعرفهم الأشعار التي أدخلها في أشعار النّاس».

ولو كان الأحمر قد انتحل ما نسب إلى الخليل - كما يقول المحقق - لأشار إلى ذلك بعدما خرج إلى الناس ليخبرهم بالمنحول.

إنّ هذا الدليل مقبول، فهناك من يُثبت نزاهة الأحمر، ويؤكد توثيقه، فهو معلّم الأصمعيّ، ومعلّم أهل البصرة، وقد قيل عنه: «... كان راوية ثقة علامة، يسلك الأصمعيّ طريقه، ويجذو حذوه».

بعد هذا يحاول المحقق أن يُطمئن قارئه بصحّة ما ذهب إليه، فيبيّن أنّ هناك عشر نسخٍ من هذه المخطوطة بخطّ نسّاخٍ مختلفين، بعضها في دائرة المخطوطات والوثائق التابعة لوزارة الثقافة والتراث القوميّ بسلطنة عمان، وبعضها في مكتبات خاصّة، ولم يجد أحداً من النّسّاخ يشكّك في نسبة هذه القصيدة إلى الخليل، ومع هذا فهو يتساءل عن الأسباب التي دعت إلى عدم اشتها هذه المنظومة، وإلى عدم أخذها حقّها في حقل الدّراسات

النحويّة واللّغويّة كما هو الحال في منظومات أخرى ظهرت بعدها. وفي الإجابة عن ذلك يقول المحقّق: أنّ السبب الأكبر هو عدم وجود نسخة مستقلّة لهذه المنظومة، بل كانت مطمورة ضمن مجاميع مخطوطة، الأمر الذي يحتاج إلى جهد كبير لدراستها، وربما صغر حجمها بالقياس إلى ما عُرف من المنظومات التي بلغت الألف بيت، كان سبباً للإحجام عن دراستها.

مهما يكن، فالمنظومة مما فيها من المشاعر الرقيقة والمعاني النابضة بالحكمة والقيم الرفيعة التي جاءت ممزوجة بمسائل النحو، تشير إلى شخصيّة الخليل، أمّا قصر هذه المنظومة، فعلى ما يبدو أنّ الخليل أراد أن تصل المعلومة إلى متلقّيه بأقصر الطرق، وأسهل الوسائل، وعليه فقد ابتعد عن ذكر الآراء الخلافية، وما في النحو من حجاج وأخذ وردّ، فجرى التركيز على أساسيات النحو التي تعصم مستعمل اللّغة من الوقوع في الخطأ، التي يجد فيها قارئ القرآن الكريم سبيله إلى الفهم السليم، هذا وإنّ هذه المنظومة مع قصرها، فقد تضمّنت أكثر مسائل النحو وأهمّها، وما بقي ممّا لم نُشر إليه ليس بكثير.



شرح مقدمة المنظومة

النصُّ

أولى وأفضل ما ابتدأت وأوجبُ
وبه أصيرُ إلى النجاة وأقربُ
صلواته وسلامُ ربي الأطيبُ
فيها كلامٌ مؤنقٌ وتأدبُ
إلا إلى أمثالهم أتقربُ
مثلَ القناةِ أُقيمَ فيها الأكعبُ
عُجباً ويُطرقُ عندها المتأدبُ
لا مثلَ مَنْ لَمْ يكتنفهُ مؤدبُ
إنَّ التتابعَ في الفهاهةِ أعيبُ
مما يزيدك حظوةً ويُقربُ
فتراهمُ من كلِّ فجٍّ يُجلبُ
وتكادُ لولا دفعَ ربِّك تُحصبُ
وخطاهم في لفظهم هو أعجبُ
ولديك حُبَّتكَ التي لا تُغلبُ
من كلِّ ما لغةٍ أصحُّ وأعرَبُ
منهُ العجائبُ ما تغورَ كوكبُ
عمداً فذاك على التلاوةِ يكذبُ

الحمدُ لله الحميدِ بمنِّه
حمداً يكونَ مُبلِّغي رضوانه
وعلى النبيِّ مُحَمَّدٍ من ربه
إني نظمتُ قصيدةً حبرتها
لذوي المروءةِ والعقولِ ولم أكنُ
عربيةً لا عيبَ في أبياتها
تزهوها الفصحاءُ عندَ نشيدها
وعلامَةُ المتأدِّبين منيرةُ
يا مَنْ يُعيبُ على الفصاحةِ أهلها
إنَّ الفصاحةَ غيرُ شكٍّ فاعلمنَّ
والناسُ أعداءُ لما لم يعلموا
يتغامزونَ إذا نطقتَ لديهمُ
يتعجبونَ من الصوابِ ركاكةً
ما عندهمُ من حُجَّةٍ بخطابهم
لغةُ النبيِّ عليه رحمةُ ربه
وكتابُ ربِّك واضحٌ ما تنقضي
لا لحنَ فيه، فمن تلاه لاجناً

مِمَّنْ تَضَمَّنَ مَشْرِقٌ أَوْ مَغْرِبٌ
فَكَأَنَّ مَنْ طَلَبَ الْفَصَاحَةَ مُذْنِبٌ
قَدْ قُلَّتْ قُلْنَا، إِذْ تَقُولُ وَتَطْلُبُ
نَهْوِي، وَيَنْطِقُ مِثْلَهُ مَنْ نَصَحَبُ
لِينَالُهُ فَصَغَى وَأَعْيَا الثَّعْلِبُ
وَلِحَبَّةٌ مِنْهُ أَلْذُّ وَأَعْدَبُ
قَالَتْ لَهُمْ: خَبِزْ وَمِلْحٌ أَطِيبُ
مِنْهُمْ بَعِيرٌ لَا أَبَالَكَ أَجْرُبُ
فَيَظَلُّ يَسْخَرُ مِنْ كَلَامِكَ مُعْرَبُ

وَمَضَى الصَّحَابَةُ قَبْلَ أَفْصَحَ مَنْ مَضَى
وَاسْتَعْجَمَ النَّاسُ الَّذِي مِنْ بَعْدِهِمْ
عَجَزُوا فَقَالُوا: لَوْ أَرَدْنَا مِثْلَهَا
لَكُنْ رَفَضْنَاهُ وَنَطِقُ بِالَّذِي
كَالثَّعْلِبِ النَّازِي إِلَى عِنْقُوهِ
فَزَرَى عَلَيْهِ وَقَالَ هَذَا حَامِضٌ
أَوْ كَالعُجُوزِ وَقَدْ أُرِيقُ طَيِّخُهَا
فَارْفُضْ أَوْلَاكَ فَإِنَّ أَطِيبَ مَجْلِسًا
فَإِذَا نَطَقْتَ فَلَا تَكُنْ لِحَانَةً



شرح النص

قدّم الخليل لمنظومته النحويّة مقدّمة تتألّف من (٢٦) بيتاً، وهو ما لم نعهده في منظومات نحويّة ظهرت فيما بعد، نحو ألفيّة ابن معط (ت ٦٢٨هـ)، التي بلغت مقدّماتها (١٥) خمسة عشر بيتاً، وألفيّة ابن مالك (ت ٧٦٩هـ)، وكانت مقدّماتها (٧) سبعة أبيات فقط.

وقد اعتاد أصحاب المنظومات النحويّة التصريح بأسمائهم في مقدّماتهم، فقد استهلّ ابن معط ألفيّته بالقول:

(يقولُ راجي ربِّهِ الغفورِ يحيى بن معط بن عبد النورِ)

و فعل مثل ذلك ابنُ مالك في أوّل ألفيّته:

(قال محمّد هو ابنُ مالكِ أحمد ربّي الله خيرَ مالكِ)

ولم يفعل ذلك الخليل، ربما لم يكن راغباً في ذكر اسمه في سياق الحمد والثناء، على الباري ﷻ، فضلاً عن ذلك، أنّ هذه المنظومة هي الأولى في النحو العربيّ، ولم تكن هناك منظومات نحويّة غيرها في عصره.

وبما أنّ المقدّمة هي تهيئة لدروس النحو التي تقدّمها المنظومة، فقد سعى الخليل إلى أن تفي مقدّمته بكلّ ما تتطلبه تلك التهيئة من الجذب والتشويق والتوضيح؛ شعوراً منه بأنّ الدرس النحويّ يقتضي ذلك لما فيه من بعض الصعوبات.

لقد تَضَمَّنَتْ هذه المقدِّمة عدَّة موضوعاتٍ تدورُ جميعها في إطار تأكيد أهمِّيَّة النحو وضرورة تعلُّمه، وفيما يأتي أهمُّ ما فيها:

١ - الحمدُ والصَّلَاةُ

لعلَّ أفضلَ ما يُبتدأُ به هو حمدُ الله، وهذا ما تَضَمَّنَتْهُ الأبيات الثلاثة الأولى، وكان الناظم يرجو بذلك رضا الباري ﷻ، والنجاة في الدُّنيا والآخرة.

وقد جاء ذكر الله مقروناً باسمٍ من أسمائه أو صفة عظيمة من صفاته هي (الحميد)، التي جاءت بصيغة المبالغة (فعليل)، لكنَّها بمعنى (مفعول)، أي: المحمود الذي تنطقُ بحمده كلُّ المخلوقات في السَّمَاوَاتِ والأَرْضِ، وقد وردت هذه اللَّفْظَةُ في القرآن الكريم في أكثر من موضع من ذلك:

قوله تعالى:

﴿لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ (سورة الحج

الآية : ٦٤)

ومنه قوله تعالى:

﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ (سورة

فصلت الآية : ٤٢)

ومن ثمَّ اختتم الأبيات الثلاثة الأولى بالصَّلَاةِ على الرسول الكريم (عليه وعلى آله الصَّلَاةُ والسَّلَام).

٢- وصف المنظومة

وبعد حمد الله والصلاة على رسوله الكريم، قدّم الخليل وصفاً دقيقاً لمنظومته يُشعر فيه أنّ هناك بعداً تربوياً مستنداً إلى أهمّ وسيلة من وسائل التعليم، هي التشويق الذي يستميل المتعلّم إلى القراءة، ومتابعة مسائل النحو التي ستقدّمها المنظومة.

لقد أعطى الناظم في البيت الرابع المحتوى العامّ، فبيّن أنّ فيها (كلاماً موثقاً، وتادباً).

وما أجمل أن يكون الكلام موثقاً، فذلك وصفٌ يوحي بالجمال والإثارة؛ ولذا يقال: أنق الرجل، إذا كان حسناً أنيقاً جميلاً، والبستان الأنيق هو المُتسق الذي يُعجّب الناظرين، ولعلّ الخليل أراد بهذا الوصف أنّ منظومته هذه مُتسقة، جميلة، حسنة تُعجّبُ القراء و المتعلّمين.

ثمّ زاد الجمال هذا بنسق (تادب) على (مُونق)، والتادب هو التعلّم، والاقْتداء بالفضل، والتزوّد بالثقافة والأدب، فكأن المراد أنّ هذه المنظومة ما دامت على تلك الدرجة من الجمال والحُسن، فلا بُدّ من أن يقتدي بفضلها أهل العلم، ويتزوّد منها محبّو النحو.

وكما أنّ للمنظومة خصوصيّة في اللطافة والثناء، فإنّ لها خصوصيّة في التلقّي، ذلك أنّ متلقّي الدرس النحويّ ليس كأنيّ متلقٍّ، وإنّما ينبغي أن يكون من (ذوي المروءة والعقول)، فلهؤلاء وحدهم يجب التقرّب،



وتقديم الثمار، وهذا ما أشار إليه في البيت الخامس .
 إنَّ الناظم يُشير في ذلك إلى عمق الصِّلة بين اللُّغة والعقل، وهو الأمر
 الذي وقف عنده طويلاً علم اللُّغة الحديث، وكان من مظاهر الدقَّة في
 التعبير، عَطْفُ (العقول) على (المروءة)، فالمروءة هي مقياس الرجولة،
 وميزان العقول، وهي الدافعُ إلى فعل الخير، والاتِّصاف بأعلى الصِّفات،
 فإذا ما اجتمعت المروءة والعقل، فإنَّ الشخصية -حتماً- سَتبني بناءً سليماً
 عالياً، هنا تبدو الحاجة مُلحَّة إلى لغة سليمة خالية من العيوب؛ لأنَّ اللُّغة
 هي مرآة الشخصية، وعنوان كمالها.

كلُّ هذا كان وصفاً عاماً تركَّز على صورة الكلام في المنظومة، وكيفية
 تلقيه، وفي البيت السَّادس انتقل إلى الوصف الخاصِّ، فجرى التركيزُ على
 هويَّة المنظومة مبيِّناً أنَّها (عربيَّة) لا عجمية فيها، ولا دخيلٌ / وليس فيها ما
 يُجُلُّ بفصاحتها، فهي كالغطاء المتقن الذي يستقرُّ فيه مسائل النحو، مثلما
 تستقرُّ الرِّماح في قنواتها:

«مثل القناة أقيمَ منها الأكعبُ»

٣- الفصاحةُ والفهامةُ

بعد الإشارة إلى الصِّفات التي من شأنها تهيئة المتعلِّم تهيئةً كاملة، من
 أجل أن يكون متلقياً مثالياً للمعلومة، وهو يريد أن يؤكِّد أن متلقِّي النحو
 يجب أن يكون على مستوى عالٍ من التكوين الثقافي والتربوي والنفسي

لتحقيق التفاعل المطلوب مع مادة الدرس.

بعد هذا وجد الخليل أنّ هناك ضرورة في رسم الحدود بين الثقافة والجهل، ليبين أنّ منظومته لا تتحرّك إلا في الوسط العلمي، أمّا الحمقى، فلا يستسيغون مثل تلك الثقافة؛ لذا فهم يعيرون على فصاحة أهلها وبأسلوب شعريّ جميل يضعنا أمام صفتين تشكّلان طباقهما: (الفصاحة) و(الفهاهة)، فالأولى هي سمة العلماء وشعار منطقتهم، والثانية هي صفة أهل الجهل الذين تراهم منشغلين عن العلم بغيره؛ لعدم إدراكهم ما في العلم من المحامد، ولعلّ أولى تلك المحامد هي أنّ المرء يزداد بثقافته وفصاحته مرتبةً ومكانة بين الناس.

بهذه الأوصاف الجميلة، واللغة الشعرية الرقيقة، وفي ضوء ما تبين من فضائل أهل الفصاحة، ومعائب أهل الجهالة، يُبين أنّ الناس يكونون العداوة والبغضاء لما لا علم لهم به، ومن عيوب أولئك الجهلة أنّهم مشتتون لا وجهة محدّدة لهم.

إنّ هؤلاء يقفون دائماً بعيداً عن الصواب (وقد يتغامزون إذا نطقت لديهم)، أي: يُشيرون بالجفون والحواجب على سبيل الطعن والتهكّم والانتقاص، وبسبب هذا فلمثل هؤلاء نفوس مريضة تحمل دوافع الشرّ، لكنّ الله - سبحانه وتعالى - دافعٌ عنّا كلّ نوايا السوء.

ويمضي الخليل في مقدّمته هذه بنعت الحمقى بما هو فيهم؛ متوخّياً في



ذلك الكشف الدقيق لتلك الفئة التي تشكّل خطراً كبيراً على المجتمع من تهديد لثقافته، وطعنٍ بسلامة اللُّغة التي هي واجهة الثقافة وأساسها، ولكونهم مناوئين لأهل العلم، تراهم يتعجّبون من (الصواب)، وحقيقة الأمر أنّ ما يُعجبُ هو ما يقعون فيه من الخطأ، وكم هو البون بين الفريقين: (أهل العلم) و(أهل الجهالة)، فمَن هم على طريق العلم يمتلكون الحجج الدامغة، أمّا مَن يقفون على طريق الجهل، فلا حُجّة لديهم تسوّغ لهم أخطاءهم، ولعلّ مَن أقوى حُجج الفصحاء أنّ لغة نبيِّنا الكريم محمد ﷺ هي (مِن كلّ ما لغةٍ أصحُّ وأعرَبُ)، وهي اللُّغة التي نزل بها كتاب الله العظيم الذي لا لحن فيه ولا ريب؛ لذا لا يجوز لمن يتلوه أن يلحن فيه؛ لأنّ اللّاحن في تلاوة القرآن يكذب على الله، ولقد مضى الصحابة على طريق نبيِّهم، فكانوا مثلاً للفصاحة والنطق السليم، لكنّ الأمر اختلف عند مَن أتى بعدهم، إذ استعجم الناس -مع الأسف-، فشاع اللّحن، حتّى أنّ مَن يطلبُ الفصاحة صار كَمَن يرتكبُ ذنباً، وراح أولئك البعيدون عن جادّة الصواب ينطقون عن هواهم، وعلى هوى أصحابهم، وما مثلُهم إلّا كَمَثَل الثعلب المولع بنيل العنقود، وقد أعيته محاولاته، فسقط من الإعياء ولم ينله، ولأنّه معروف بالمكر والمخادعة، فقد تنكّر للحقيقة، وما كان منه إلّا أن يُظهر عيوب العنقود، فقال: (هذا حامضٌ)، لكنّ حبةً واحدةً منه هي اللذّة والحلاوة.

إنَّ هذه الصورة التي رسمها الخليل في مقدّمته لأولئك العاجزين عن الفصاحة والنطق السليم، تحاول ترسيخ الانطباع بالسخرية والانتقاص من شأن مَنْ يزيغ عن جادة الصواب، ومَنْ يُصِرُّ على اللّحن واتباع الهوى، متجاهلاً أنّ للغة قوانين قارّة، وليس لأحد من مستعمليها سلطة عليها؛ إذ لا يستقيم النطق إلّا بالخضوع لتلك القواعد أو القوانين.

ومع أنّ هذه الصورة التي رسمها الخليل كانت عظيمة الدلالة، فهو لم يكتفِ بها، بل راح يؤكّد سخطه على مَنْ يتظاهرون بعكس ما هم عليه من الحقيقة، وهو ما عليه الحمقى، فانتقل من الواقع الحيواني الذي تجسّد في صورة (الثعلب)، وما عليه من المكر إلى الواقع البشريّ، متجسّداً في صورة (العجوز) التي هي رمز للضعف، فكما أنّ الثعلب كان قد تنكّر لحقيقة ما عليه العنقود من الحلاوة، فقد تنكّرت العجوز لما عجزت عنه، فبعد أن أريق طحينها وراحت تُحاول التهرّب من الحقيقة إلى الخداع، قالت: (إنّ الخبز والملح) لهما الغذاء الأطيب.

لقد حاول الخليل إضفاء الشعريّة على صورته بانتقاء المفردات الأكثر إيحاء ودلالة، فقد اختار (الثعلب) من بين الحيوانات؛ لما عُرف عنه بالخداع، واختار من بين البشر (العجوز)؛ للدلالة على الضعف، لذا يُقال: (عجَز) لمن ضعف، ولم يقدر على الأداء بالشكل المطلوب، وقد جاء في الحديث الشريف:

(اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْعَجْزِ وَالْكَسَلِ)

لذا يقال للمرأة المسنة (عجوز)، ويقال: عجوز شمطاء، أي: هرمة جداً.

إِنَّ صَفَتِي (المكر) و(الضعف) -على ما يبدو- كانتا الأقرب إلى أَنْ يُنَعَتَ بهما الجاهل الذي قاده ضعفه إلى الابتعاد عن سلامة اللُّغة حتَّى بدا مخادعاً؛ لكي يوحى للآخرين أَنْ كلامه لا عيب فيه.

ولتعميق الصورة أكثر فأكثر، ينتقل الناظم من (الخبر) إلى (الإنشاء)، ليكون التعبير متنوعاً في أساليبه، بما يؤدي إلى تفعيل عمليّة التلقّي، ومثلاً حفل (الخبر) بالصورة الشعرية، فأسلوب (الإنشاء) هو الآخر قد أعطى النظم مسحةً جماليةً عن طريق (التشبيه):

(فارفض أُولَاكَ فَإِنَّ أَطِيبَ مَجْلِسًا مِنْهُمْ بَعِيرٌ لَا أَبَالِكَ أَجْرُبُ)

وهكذا تتوجّه المنظومة بشدّة إلى رفض تلك الطبقة من المجتمع، والابتعاد عن مجالستهم؛ لأنّ هؤلاء المعادين للفصاحة مرضى، وإنّ مجالسة المريض تتسبّب في العدوى ونقل الداء، ومثّلهم كمثّل البعير الأجرّب، الذي يلزم عزله وإبعاده؛ حفاظاً وخوفاً على الصحيح من أَنْ يجربُ:

بعد هذا تنتهي المنظومة بالنصح والإرشاد إلى مستعملي اللُّغة؛ لكي



يحرصوا على النطق السليم؛ لأنَّ اللَّحْنَ منقصةٌ ومجالٌ لسخرية الآخرين.
(فإذا نطقتَ فلا تُكُنْ لحانَةً فيظُلُّ يسخرُ مِنْ كلامِكَ مُعَرَّبٌ).



شرح أبيات المنظومة

النصُّ

النَّحْوُ رَفْعٌ فِي الْكَلَامِ وَبَعْضُهُ خَفْضٌ، وَبَعْضٌ فِي التَّكَلُّمِ يُنْصَبُ زَيْدٌ وَعَمَرُوْا إِنْ رَفَعْتَ، وَنَصَبُهُ (زيداً) وَخَفْضُهَا بِكَسْرِ يُعْرَبُ

الشرح

بعد أن قدّمت المنظومة ستّة وعشرين بيتاً، هيأت فيها المتعلّم لتلقّي قوانين النحو وأنظّمته، بدأت بالتعريف بمصطلح (النحو)، وهو منهج سليمٌ ونافعٌ في كلّ العلوم؛ لأنّ (المفهوم) يُعدُّ النافذة التي يطلُّ بها المصطلح على المعرفة.

و (النحو) في البيت الأوّل: (مبتدأ)، خبره (رفعٌ)، وقد نُسِقَ عليه (وبعضه خفضٌ) و (بعضٌ في التكلّم يُنصبُ).

ومن الواضح أنّ هناك إشارة إلى الترابط الوثيق بين (النحو) و(الكلام)، فالوظيفة النحويّة تبدأ حيث تتألف الكلمات لتُنشئ كلاماً، والكلام في معناه الصناعيّ:

«القول المركّب من كلمتين، أُسندت إحداهما إلى الأخرى»، وهذا ما اصطُح عليه النُّحاة؛ إذ لا يكون كلاماً ما لم تتحقّق منه فائدة يحسنُ السكوت عليها.

لقد جرى التركيز في تحديد المفهوم على (حالات الإعراب)، وما

يترتّب عليها من حركات؛ لأنّ في ذلك كشفاً عن الوظيفة التي يؤدّيها العنصر في التركيب؛ وفي الوقت نفسه، تتكشفُ الدلالة التي بمقتضاها أدّى العنصر وظيفته، بما يُشير إلى ما بين (الحركة والوظيفة والدلالة) من صلوات هي الأساس في كلّ تركيب.

إنّ ما بيّنته المنظومة في البيتين السّابقين ثلاث حالات إعرابيّة فقط، ولم تُشرْ إلى حالة (الجزم) التي أشار إليها النحاة، ولا ندرى الآنّ الجزم في مفهومه يعني قطع الحركة، فلا يندرج ضمن الحركات، فضلاً عن أنّ الجزم لا يكون إلّا علامة الفعل المضارع المسبوق بأداة جزم، والمنظومة ركّزت على الاسم المعرب، ولم تُشرْ إلى ما هو معرب من الأفعال.

إذن، موضوع البيتين هو: الأسماء المعربة، وفي البيت الأوّل جرى الحديث عن ثلاث حالات إعرابيّة، هي: (الرّفع، والنصب، والخفض)، وفي البيت الثاني تُبيّن في ضوء التمثيل الحركات الدالّة عليها، هي: (الضمّة، والفتحة، والكسرة). بعد هذين البيتين بدأت المنظومة بتقديم القواعد النحويّة في (٤٧) سبعة وأربعين باباً، يُشعرُ بعضها بشيء من الاضطراب، وهو أمرٌ يعود إلى النُسخ، وهذا ما سنبيّنه في تناولنا لكلّ الأبواب، وعلى النحو الآتي:



البابُ الأوَّلُ

بابُ رفعِ الاثنينِ

النصُّ:

- ٢٩- والرفعُ في (الاثنين) بالألفِ التي بيَّتها لك في الكتابِ مُبَوَّبٌ.
 ٣٠- رجلانِ أو أخوانِ فاعلم أنَّه كالحفْضِ نصبُهما معاً يا حَوْشِبُ.
 ٣١- والنونُ في (الاثنين) خفْضٌ والتي في الجمعِ تُنْصَبُ تارةً وتُقَلَّبُ.

الشرح:

هذه الأبيات الثلاثة وُضعت تحت عنوان (باب رفع الاثنين)، وهناك إشارة للمحقِّق إلى أنَّ هناك نسخة جاء فيها العنوان (باب الاثنين)، ولعلَّ هذا أسلم؛ لأنَّ الأبيات لا تتحدَّث عن الرفع وحده، بل عن الحفْض والنصب أيضاً، وحقيقة الأمر أنَّ المنظومة انتقلت من علامات الإعراب (الأصليَّة) إلى (الفرعيَّة)، ولو جُمعت الأبيات الخمسة تحت عنوان (الاسم المعرب) لكان أولى، وإنَّ اختصرت الإشارة على المثني في أنَّه يُرفع بالألف ويُنصب ويُجرُّ بالياء، أمَّا جمع المذكر السالم، فلم تُشر الأبيات إلَّا إلى ما بين نونه ونون المثني من فرق، وهو أنَّ الأولى مفتوحة والثانية مكسورة.

لقد وردت في البيت الأوَّل (٢٩) بعد الحديث من رفع المثني إشارة صريحة إلى أنَّ المنظومة قد ابتعدت عن التفاصيل، فلا شروح ولا تحليل؛

لأنَّ ذلك قد بيَّنته كُتُبُ أُخْرَ للخليل على حدِّ تعبيره.

(بيَّنتها لك في الكتابِ مُبَوَّبُ)

ولم يذكر اسم ذلك الكتاب، لكنَّ المحقِّق يعتقد أنَّه يقصد كتاب (الجميل في النحو العربي) المنسوب للخليل، ولا ندري كيف استدلَّ على ذلك؟ وكعاداته في التمثيل لكلِّ قاعدة، ذكر مثالين على رفع المثني، هما: (رجلان، وأخوان) في البيت الثاني (٣٠) مبيِّناً أنَّ نصبهما كخفضهما، أي: بالياء، وانتهى هذا البيت بالنداء (يا حوشبُ)، وهذه المفردة في معاجم اللُّغة أكثر من معنى، من أبرزها (العظيم البطن)، هذا إذا أُريد به المعنى اللُّغوي، لكنَّه على - ما يبدو - أراد به رجلاً بعينه اسمه (حوشب)، وهو أمر شاع في المنظومة، فهناك إشارات إلى أعلام مشهورين، ف (حوشب) - كما ينقل المحقِّق - عن الزركلي (ت ١٣٩٦هـ) في كتابه (الأعلام: ٢/٢٨٨)، أنَّه رجل تابعي يمنيٌّ واسمه (حوشب ابن طخيمة ذو ظليم الألهاني الحميري)، كان رئيس بني ألهان في الجاهليَّة والإسلام، وقد أدرك النبي ﷺ، وآمن به، وسكن الشام، وكان من أعيان أهلها وفرسانهم، وشهد صفين مع معاوية، وقُتِلَ فيها في سنة (٣٧) من الهجرة.

بعد ذلك انتقل إلى البيت الثالث (٣١)، ففرَّق بين نوني المثني وجمع

المذكَّر السَّالم - كما بيَّنا - وانتهى بقوله:

(والنونُ في الجمعِ تُنصبُ تارةً وتُقَلَّبُ)

وربما أراد بقوله (وَتُقَلَّبُ) الإشارة إلى أَنَّ هناك شواهد جاءت فيها نون الجمع مكسورة، كما أَنَّ هناك شواهد فيها نون المثني مفتوحة، ومن النحاة مَنْ يرى أَنَّ كسرها في الجمع شاذٌّ، وفتحها في المثني لغة.

ملاحظة: إِنَّ ما يلاحظ في الأبيات الخمسة السابقة أَنَّها تخصُّ (الاسم المعرب)، وما يمكن أن يكون عليه من حالات إعرابية مع ما يظهر عليه من علامات أصليَّة وفرعيَّة، وإن غابت عن الأبيات الكثير من العلامات الفرعيَّة، كالواو التي هي علامة رفع جمع المذكر السالم، والياء التي هي علامة نصبه وخفضه، وكذلك علامات إعراب الأسماء الخمسة أو الستَّة، وهي الواو في الرفع، والألف في النصب، والياء في الجرِّ، كذلك الكسر التي هي علامة نصب جمع المؤنث السالم، والفتحة علامة جرِّ الأسماء الممنوعة من الصِّرف.



الباب الثاني

باب حروف الجرِّ

النص:

- ٣٢- وحروفُ خفضِ الجرِّ عندي جَمَّةٌ فيها البيانُ لمن أتاني يطلبُ
 ٣٣- ما بعدها خفضٌ ورفعٌ فعلها ولقد تلوحُ كما تلوحُ الأشهبُ
 ٣٤- من عامرٍ وإلى سعيدِ ذي الندى وبدارِ عمروٍ قد تُناخُ الأركبُ
 ٣٥- وعلى أبيكٍ وعندَ عمِّك ناقةٌ ولدى أخيكٍ ودونَ أهلكِ سَبَسَبُ
 ٣٦- وأمامَ عبدِ اللهِ دارُ محمَّدٍ وقبالةِ الدارِ المشيدةِ تُجَلَّبُ
 ٣٧- ومعَ الوليدِ عصابةٌ من قومه في الدارِ عندهمُ لِقاحُ تُحَلَّبُ
 ٣٨- وخلا فوقَ وتحتَ والكافِ التي زِيدتُ ولائمُ والحروفُ تُقَلَّبُ
 ٣٩- فنقولُ: قلتُ لعامرٍ، وبخالِدٍ وجعٌ، وأنتَ كسالمٍ أو أهيبُ
 ٤٠- من مثلِ عبدِ اللهِ في أصحابِهِ أم غيرِ عمروٍ في الإمامةِ يُطلبُ
 ٤١- وتقولُ فيها: خيلنا وركابنا مِن خلفنا أسدُ نزارُ وأذؤبُ
 ٤٢- وتقولُ فيها ذو العمامةِ جالسٌ والنصبُ أيضاً إنْ نصبتُ تُصَوَّبُ
 ٤٣- وعليكَ عبدُ اللهِ - فاعلمُ - مُشْفِقُ ما فيه إلا الرُفْعُ شيءٌ يُعرَبُ
 ٤٤- ما إنْ يكونُ النصبُ إلا بعدَ ما تَمَّ الكلامُ وحينَ ينقُصُ يُرَأَبُ

الشرح:

في البيت الأوّل (٣٢) قوله:

«وَحُرُوفُ خَفْضِ الْجَرِّ عِنْدِي جَمَّةٌ..»

يُوهَمُ أَنَّ الاسْمَ (خَفْض) قَدْ أُضِيفَ لِمَا اتَّخَذَ بِهِ فِي الْمَعْنَى، فَالْفَلْفُظَانِ (خَفْضُ الْجَرِّ) مُتْرَادِفَتَانِ؛ لِذَا لَا بَدَّ مِنَ التَّأْوِيلِ، فَهُوَ -عَلَى مَا يَبْدُو- أَضَافَ (الاسْمَ) إِلَى (الْعَمَلِ)، فَكَأَنَّهُ أَرَادَ الْقَوْلَ: الْحُرُوفُ الَّتِي اسْمُهَا (حُرُوفُ الْخَفْضِ) عَمَلُهَا (الْجَرِّ).

وقوله: (جَمَّةٌ) إشارة إلى أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ كَثِيرَةٌ، وَلَعَلَّهُ تَلْوِيحٌ بِأَنَّ مَا فِي الْمَنْظُومَةِ عَدَدٌ مِنْهَا فَقَطْ، وَعِنْدَ صَاحِبِهَا الْمَزِيدِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَطْلُبَ ذَلِكَ. وَمِنَ الْوَاضِحِ أَنَّ الشَّطْرَ الْأَوَّلَ مِنْ هَذَا الْبَيْتِ قَدْ أَكَّدَ النَّاحِيَةَ الْوُضُوعِيَّةَ فَبَيَّنَ أَنَّ عَمَلَ هَذِهِ الْحُرُوفِ: الْجَرُّ.

أَمَّا الشَّطْرُ الثَّانِي، فَفِيهِ تَأْكِيدٌ لِلنَّاحِيَةِ الدَّلَالِيَّةِ، فَفِي هَذِهِ الْحُرُوفِ إِضَاحٌ وَإِظْهَارٌ وَدَلَالَةٌ عَلَى مَعَانٍ مُخْتَلِفَةٍ: «فِيهَا الْبَيَانُ لِمَنْ أَتَانِي يَطْلُبُ».

وَيَأْتِي الْبَيْتُ الثَّانِي (٣٣) لِبَيَانِ طَبِيعَةِ عَمَلِ هَذِهِ الْحُرُوفِ، فَهِيَ تَعْمَلُ فِي الْاسْمِ الَّذِي بَعْدَهَا بِمَعْنَى أَنَّ أَثْرَهَا لَا يَظْهَرُ إِلَّا فِي غَيْرِهَا فِي التَّرْكِيبِ، وَبِزَوَالِهَا يَزُولُ ذَلِكَ الْأَثْرُ، فَيَعُودُ الْاسْمُ الْمَجْرُورُ بِهَا إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ رَفْعٍ أَوْ نَصْبٍ.

وقوله في هذا البيت: «ما بعدها خفض ورفع فعلها»، قد يوقع في لبسٍ، وقد وجدنا عند المحقق إشارة إلى صورة أخرى لهذا القول هي: «ما بعدها رفعٌ وخفضٌ فعلها»، ويبدو لي أنَّ هذا القول الأخير أسلم من سابقه، فهنا تكون (ما) نافية بمعنى أنَّها تنفي أن يأتي بعدها الاسم مرفوعاً؛ لأنَّ فعلها وعملها هو (الخفض).

بعد ذلك تُعدَّد المنظومة حروف الجرِّ، وهنا يجب الوقوف عند مصطلح (حروف الجرِّ)، فالظاهر أنَّ مفهومه عند الخليل كان مختلفاً عمَّا عند مَنْ جاء بعده، فعند (ابن معط) نجد الحروف الواردة في ألفيته: (عشرين حرفاً)، هي: (من، وإلى، وفي، ورُبَّ، وعلى، وعن، وحاشا، وعدا، وخلا، والكاف، واللَّام، ومُدُّ، ومندُّ، والواو، والباء، والتاء، ومع، وحتَّى، ولولا، وكي). ولم يذكر (ابن مالك) في ألفيته (مع) و (لولا)، لكنَّه ذكر (لعلَّ)، وهو حرف جرٌّ عند قبيلة (عُقيل)، وذكر (متى)، وهو حرف جرٌّ عند (هُذيل). هذه هي الحروف التي ذكرها (ابن معط) في ألفيته، والتي ذكرها (ابن مالك) مع اختلاف بسيط.

أمَّا في منظومة الخليل، فالأمر مختلفٌ عدداً ونوعاً، فمن حيث العدد لم يبتدئ أبياته عنها بما يُشير إلى الحصر، وهذا ما يُفهم من قوله (جَمَّةٌ)، بمعنى أنَّ المذكور هو قسمٌ منها، في حين أنَّ ابن معط ابتدأ بالقول: «القولُ في ذكرِ حروفِ الجرِّ...»

بها يُفيد أنّه سيذكرها من غير استثناء، وكذلك ابن مالك، قال:
«هاك حروف الجرّ.....»، بمعنى أنّه سيذكر الحروف كلّها.

هذا من حيث العدد، أمّا من حيث النوع، فدلالة المصطلح كانت غير ما هي عليه عند الآخرين، فهناك عدد من الظروف وعدد من حروف الجرّ اجتمعت تحت ذلك العنوان (حروف الجرّ)، وأرى أنّ هذا المفهوم سليم؛ لكونه انطلق من معنى الحرف، أو من مفهومه الذي يُراد به عند النحويين: اللفظ الذي يدلُّ على معنى في غيره، فمثلاً (من) حرف يدلُّ على معنى الابتداء لكنّ هذا المعنى لا يتحقّق، ولا يتمّ إلّا عندما تُضمّ (من) إلى غيرها، وهكذا مع باقي الحروف.

إنّ هذه الدلالة تصدق على تلك (الظروف) التي ذكرتها المنظومة، فمعنى كلّ واحد منها لا يتمّ بغير المجرور الذي يأتي بعدها، وهو المضاف إليه، وقد وجدنا أنّ (سيبويه) قد استعمل الحرف بهذا المفهوم؛ إذ قال في باب الجرّ: إنّ الاسم يُجرُّ بثلاثة أشياء:

«شيء ليس باسم ولا ظرف، و شيء يكون ظرفاً، وباسم لا يكون ظرفاً» (الكتاب: ١/٤١٩).

وبعد أنّ ذكر عدداً من هذه الحروف التي ليست باسم ولا ظرف، مثل: (الباء، واللام، والكاف، والتاء، ومن، وقد، ومنذ، وعن، ورُبّ، وإلى...، وما أشبهها)، انتقل إلى الثاني، فقال:

«وأما الحروف التي تكون ظروفًا نحو: خلف، وأمام، وقَدَام، ووراء، وفوق، وتحت، وعند، وقبل، ومع، وعلى...، وقِبالة، ومكانك، ودون، وإزاء، وحِذاء،...، وما أشبه ذلك من الأمكنة والأزمنة، وذلك قولك: أنتَ خلف عبد الله، وأمام زيدٍ، وقَدَام أخيك، وكذلك سائر هذه الحروف».

وهذه الظروف أسماء، ولكنها صارت مواضع للأشياء، (الكتاب: ٤٢٠/١).

وهكذا يَتَّصِحُّ الأمر كثيراً عند سيبويه، الظروف وهي أسماء لكنها صارت مواضع للأشياء، بما يدلُّ على أنَّها ارتبطت بغيرها بما يُشبهه ارتباط الحروف بغيرها، فمثلاً اللَّفْظ (فوق) لا تتمُّ دلالته من غير أن يُضَمَّ إلى غيره، فهناك شيء قبله قد صار في موضع معيَّن أوصله إليه الظرف (فوق)، وهكذا فالظرف هذا يحتاج إلى شيئين: الأوَّل قبله، والثاني بعده ليقوم بإيصال معنى ما قبله إلى ما بعده، وهذه وظيفة لا تختلف عن وظيفة الحروف التي هي روابط توصلُ معاني ما قبلها إلى الأسماء المجرورة بها. إنَّ هذا الافتقار الدلاليُّ هو الذي دفع الخليل وسيبويه إلى تسمية الظروف بالحروف، ولعلَّ وجود هذا المفهوم في ذلك العصر يكون دليلاً آخر على نسبة هذه المنظومة إلى الخليل.

نعود إلى المنظومة لزيادة في البيان والإيضاح، فبعد أن بيَّنت في بيتين

عمل الحروف ملوَّحة إلى أنّها كثيرة بدأت بذكر الحروف في خمسة أبيات هي: (٣٤ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩)، وكان عدد ما ذكرته ستة عشر فقط، منها ثمانية أحرف هي: (من، وإلى، والباء، وعلى، وفي، وخلا، والكاف، واللام).

والأخرى كانت ظروفًا، هي: (عند، ولدى، ودون، وأمام، وقبالة، ومع، وفوق، وتحت).

- وعلى ما ذكرنا - فإنّ هذه الحروف لم تُذكر على سبيل الحصر، وربّما هي دعوة مبطنّة لقراءة كتب آخر للناظم تُعنى بالحصر والتفصيل، وهو الأمر الذي يبدو في الكثير من أبواب المنظومة.

لقد ذكر الناظم ثلاثة عشر بيتاً في (باب حروف الجرّ)، اقتصر الأوّل والثاني منها ببيان عمل هذه الحروف، وتركّزت الأبيات الخمسة التي بعدها على ذكر تلك الحروف من غير معانيها، لكنّ الأمثلة تُشير إلى أنّ المعنى الأصليّ أو المعنى الأكثر استعمالاً هو المراد، فالحرف (من) في قوله:

«مِنَ عامِرٍ وإلى سعيِدِ ذِي النَّدَى ...»

يُراد به ابتداء الغاية، كما أفادت (إلى) انتهاء الغاية.

وتُشير الباء في قوله:

«وبدارِ عمِرٍ وقد تُناخُ الأركُبُ»

إلى الإلصاق وهو المعنى الغالب في هذا الحرف، وإن كانت فيه دلالة



على الظرفيّة (في).

أمّا (على) في قوله:

«وعلى أبيك وعند عمك ناقة..»

فقد أفادت المصاحبة بمعنى (مع)، وإن كان الاستعلاء هو الغالب

فيها.

وقد أفادت (في) في قوله:

«في الدارِ عندهم لقاحٌ تُحلبُ»

الظرفيّة الحقيقيّة، و(اللّقاح) هي الناقة الحلوبة.

بعد هذا ذكر (خلا)، وهي حرف جرّ تجرّ المستثنى، وقد بيّن ابن هشام

في كتابه (مغني اللّبيب) أنّ النّحاة قالوا فيها: إنّ موضعها نصبٌ عن تمام

الكلام؛ لأنّها لا تعدّي الأفعال إلى الأسماء، أي لا توصل معانيها إليها،

وهي بهذا تُشبه الحروف الزائدة؛ لأنّها بمعنى (إلا) وهي غير متعلّقة،

وتجدر الإشارة إلى أنّ (خلا) قد تأتي فعلاً، وإذا دخلت عليها (ما)، فلا

تُعرّب إلاّ فعلاً.

ثمّ ذكرت المنظومة حرف الجرّ (الكاف) في قوله:

«والكاف التي، زيدت ولامٌ والحروف تُقلّبُ»

والكاف حرف لا يجرّ إلاّ الاسم الظاهر، ولها أكثر من معنى إلاّ أنّ

الغالب فيها هو (التشبيه) بنوعيه (الحسيّ والمعنويّ)، وقد يأتي هذا الحرف

زائداً أحياناً، وربما أراد الناظم هذا المعنى في قوله: (والكاف زيدت...)، أو قصد أتمها زيدت على ما سبق من الحروف التي ذكرتها المنظومة .
 أمّا (اللّام) التي نُسِقتْ على (الكاف)، فهي حرف جرّ، يجرُّ الظاهر والمضمر، ويقع أصلياً وزائداً، وله معانٍ لكنّ الغالب فيه هو (المَلِك) حقيقةً، أو (شبه المَلِك).

ومن المفيد توضيح (حرف الجرّ الزائد)، فهذا الحرف الذي لا يتعلّق بشيء قبله، والمراد بالتعلّق هو الرابط المعنويّ الذي يؤدّيه الحرف بين معنى العامل الذي قبله والاسم المجرور به، وإذا كان بالإمكان حذف الحرف الزائد، فإنّ هناك أثراً سيتركه ذلك الحذف في الغرض الدلاليّ الذي جيء به في التركيب، في نحو قوله: ﴿قُلْ كَفَى بِاللّهِ شَهِيداً﴾ (سورة الرعد، الآية ٤٣).

هنا الباء حرف جرّ زائد (بحسب اصطلاح النُّحاة)، أغنى وجوده عن التكرار في الآية الكريمة؛ لأنّه أفاد التوكيد، وأدّى إلى تقوية المعنى، فأغنى عن التكرار.

أمّا قول الناظم: «والحروف تُقلِّبُ..»، فالغالب أنّه قصد نيابة (حرف عن آخر)، والنيابة هذه أسلوب بلاغيّ له دلالاته التي ترقى بالتعبير عن صورته البسيطة المألوفة نحو قوله تعالى:

﴿وَلَا صَلْبَبَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ (سوره طه، الآية ٧١).



هنا يرى الكثير من المفسرين أنّ في الآية الكريمة عدولاً من حرف الجرّ (على)، الذي يُفيد الاستعلاء إلى حرف الجرّ (في) الذي يُفيد الظرفيّة، والمعروف أنّ الصّلب يكون على الجذع لا فيه، وأنّ المعنى الأصليّ للحرف (في) هو الظرفيّة، أي: إنّ شيئاً يحتوي في جوانبه شيئاً آخر، واستعمال الجرّ في الآية الكريمة ليس استعمالاً في معناه الأصليّ، وإنّما هو استعمال مجازيّ بمعنى (على)، ولرُبّ سائلٍ يسأل: لماذا حصل هذا العدول؟ هل يجوز استعمال (على) بدلاً من (في) هذا الموضع؟

أوّلاً: لا يمكن وضع الحرف بمعناه المجازيّ محلّ الحرف الأصليّ؛ لأنّ التركيب يفقد أمرين أساسيين:

الأوّل: جماليّته.

والثاني: دلالته المُبتغاة.

فخطاب فرعون للسّحرة جاء وهو في حالة عالية من الغضب، وكان يُريد أن يُنزل بهم أشدّ العذاب، فاستعمال (في) في محلّ (على) يعبر عن تلك الحالة، وعن القسوة الشديدة في طريقة الصّلب، أي إنّهُ أراد أن يُشبهه شدّة تمكّن المصلوب من الجذع بتمكّن الشيء الواقع في وعائه، بمعنى أنّ هذا الصّلب من الشّدّة بما يشبه حصول المظروف في الظرف وتمكّنه فيه. إنّ مجيء حرف الجرّ (في) كان إيجازاً وإعجازاً؛ لأنّه جاء إيجاءً بالكثير من المعاني والدلالات التي لم تُذكر، ولست مع مَنْ يرى أنّ (في) جاء في

استعمال حقيقي؛ لأنَّ فرعون طلب إفراغ جذوع النخل ليكون الصَّلب فيها لا عليها، حتَّى يظلَّ المصلوبون في داخلها، فتكون قبوراً لهم. وهذا أمر لا يكون مع شدَّة غضب فرعون الذي يدفعه إلى الصَّلب سريعاً، أمَّا إفراغ وحفر الجذوع، فذلك يستغرق وقتاً لا أظنُّ أنَّ فرعون ينتظره. هذا ما يخصَّ حروف الجرِّ التي وردت في المنظومة، أمَّا الظروف، فمن المفيد التوقُّف عند جانب من معانيها، وكالآتي:

عند: ظرف معرب، لكنَّ أكثر استعمالاته يكون فيها منصوباً على الظرفية المكانية، وأحياناً يُجرُّ بحرف الجرِّ (من) دون غيره من الحروف، نحو قوله تعالى:

﴿وَأَتَيْنَاهُ أَهْلَهُ وَمِثْلَهُمْ مَعَهُمْ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا﴾ (سورة الأنبياء، الآية ٨٤).

وقد يُستعمل للزمان قليلاً، إذا أُضيف إلى زمانٍ، مثل: (سأصلُّ عند الغروب).

ويرى النحاة أنَّ م ظروف الظرف (عند) يكون حاضراً حسيّاً، نحو قوله تعالى:

﴿فَلَمَّا رَأَهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ﴾

أو يكون حاضراً بمعنى، مثل قوله تعالى:

﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ﴾

وقد يكون قريباً حسيّاً مثل قوله تعالى:

﴿عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى * عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى﴾

أو يكون قريباً معنى، كما في قوله تعالى:

﴿رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ﴾

لدى: وهو من الظروف الملازمة للنصب على الظرفية، وهو بمعنى (عند)، إلا إنه يختلف عنه في أنه لا يُجْرُ أبداً كما هو الحال مع (عند) التي بَيَّنَّا أَنَّهَا تُجْرُ بـ (من).

ويرى النحاة أن (لدى) لا تكون إلا للأعيان، أي: للأشياء المحسوسة، فقد نقول: (هذا الرأيُّ عندي صائبٌ)، ولا نقول: (لديَّ صائبٌ).

كذلك (لدى) تُستعملُ للأشياء الحاضرة، فلا يجوزُ القول: (لديَّ مالٌ)، إلا إذا كان هذا المال حاضراً موجوداً، فإذا كان غائباً، نقول: (عندي مالٌ).

مَع: ظرف يدلُّ على اجتماع اثنين - غالباً - أو مكانهما، ويأتي منصوباً على الظرفية، وهو الأكثر، ويكون عندها مضافاً، وقد ينقطع عن الإضافة، فيُتَوَّن، ويُعْرَب (حالاً).

دون: وله في العربية عدَّة معانٍ، منها: الدلالة على الظرفية، وعندها يكون منصوباً على أنه ظرف زمان، وقد تُسبق بحرف جرٍّ، فتُجرُّ به، وقد تنصب على الاستثناء شأنها شأن (غير سوى).

أمام - فوق - تحت: وهي ظروف ملازمة للإضافة، لا يتضح معناها

إلّا باسم مجرور بعدها، ولها من حيث الإعراب والبناء أربع أحوال،
تكون معربة في ثلاثة منها، هي:
أن يُذكر المضاف إليه بلفظه.
أن يُحذف المضاف إليه، ويُنوى بلفظه بأن يكون كالمذكور.
أن يُحذف المضاف إليه، ولا يُنوى كأن لم يكن موجوداً، وهذا يُسمّى
بالظرف المقطوع عن الإضافة.

أمّا الحالة الرابعة التي يكون فيها مبنياً، فهي أن يُحذف المضاف إليه
ويُنوى معناه بأن تُنوى آية كلمة تؤدّي المعنى، في هذه الحالة يكون الظرف
مبنياً على الضمّ.

قِبالة: ظرف من الظروف التي تُصنّف ضمن الجهات، مثل (أمام،
وخلف، وتحت...)، وكلّها أسماء مبهمّة، لا يتمّ معناها إلّا بالمضاف إليه
المجرور بها، وهي بهذا منصوبة على الظرفيّة.

وهذا كلّ ما يُمكن أن يُقال عن الحروف الجارّة التي ذكرها الناظم
في منظومته النحويّة، وهو تعريف بسيط تجنّباً فيه الخوض في التفاصيل
والآراء المتعدّدة والمختلفة؛ لأنّ غايتنا إفادة القارئ بما يكون له عوناً في
الاستعمال السليم للغة.

وما بقي من الحديث في هذا النوع في هذا الموضوع هو ما يخصّ الأبيات
الثلاثة الأخيرة من ذلك الباب (باب الجرّ)، وهي الأبيات: (٤٢ - ٤٣)

٤٤-، فعلى ما نعتقد أنّ المتأمل فيها يرى إنّما يُراد بها حقيقتان نحويتان، هما:
 إنّ سقوط حرف الجرّ من التركيب يؤدّي حتماً إلى أن يعود المجرور إلى ما
 كان عليه من وضع سابق قبل دخول حرف الجرّ عليه، وهو لا يتعدّى أن يكون
 فيه منصوباً أو مرفوعاً، وهذا الذي يفهم من البيت (٤٤):

وتقولُ فيها ذو العمامة جالسٌ والنصبُ أيضاً إنْ نصبتَ تُصوّبُ
 فهنا فعل القول: (تقول) فعل من الأفعال المتعدّية لمفعول واحد، لكنّ
 الغالب فيه أن يكون مفعوله جملةً (اسميّةً أو فعليةً)، فإذا تَلَفَّظَتْ بالقول
 فالمفعول جملة، أمّا إذا لم يُتَلَفَّظْ بالقول، وإنّما يؤتى بما يدلُّ على طبيعة ذلك
 القول، فهنا يكون المفعول به مفرداً، ففي مثل قولهم:

(قلتُ الصّدق)، هنا (الصّدق) مفعول به لفعل القول، وهو مفرد؛ لأنّ
 هذه الكلمة ليست هي المتلَفَّظُ بها، وإنّما هي تدلُّ على طبيعة القول المحذوف
 والموصوف بالصّدق.

هذا الأمر نحاول تطبيقه على ما جاء في المنظومة:

«ونقول فيها ذو العمامة جالسٌ»

فهنا لو حذفنا حرف الجرّ (في)، فستكون (ها) في محلّ نصب مفعول به
 مفرد؛ لأنّه ليس هو القول، وإنّما هو الدالُّ عليه، أو بذلك، فليس فيها إلّا
 النصب، وربما ما ذكره المحقّق من أنّ بعض النسخ جاء فيها (إنّ قطعت) بدلاً
 من (إن نصبت)، فالقطع يصدق على ما فسّرنا به البيت.

أَمَّا الْبَيْتُ الْآخِرُ (٤٣) هُوَ:

- وَعَلَيْكَ يَا عَبْدَ اللَّهِ - فاعلم - مُشْفِقٌ ما فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ شَيْءٌ يُعْرَبُ
فَيُعْتَقَدُ أَنَّهُ أَرَادَ هُنَا أَنْ سَقُوطَ حَرْفِ الْجَرِّ فِي مِثْلِ هَذِهِ الصُّورَةِ، سَيُؤَدِّي
إِلَى أَنْ يَعُودَ الْمَجْرُورُ إِلَى وَضْعِ (الرَّفْعِ)، وَلَيْسَ هُنَاكَ خِيَارٌ غَيْرُهُ، فَسَقُوطُ
حَرْفِ الْجَرِّ (عَلَى) مِنْ (عَلَيْكَ)، سَيَتَحَوَّلُ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ إِلَى ضَمِيرِ
مَنْفَصِلٍ (أَنْتَ)، وَهُوَ ضَمِيرُ رَفْعٍ لَا غَيْرِ.

إِنَّ هَذَا التَّفْسِيرَ هُوَ مَا يَتَحَمَّلُهُ الْبَيْتَانِ - فِيمَا نَرَى -، وَإِذَا كَانَ هُنَاكَ قَصْدٌ
آخَرَ، فَلَا يَجُوزُ تَفْسِيرُنَا مِنْ فَائِدَةِ نَحْوِيَّةٍ يَنْتَفِعُ بِهَا الْمُتَلَقِّي.

أَمَّا الْبَيْتُ الْآخِرُ (٤٤) الَّذِي يَقُولُ فِيهِ:

مَا إِنْ يَكُونُ النِّصْبُ إِلَّا بَعْدَهَا تَمَّ الْكَلَامُ وَحِينَ يَنْقُصُ يُرَأَبُ
فَهُوَ يَخْصُ - عَلَى مَا نَعْتَقِدُ - مَا يُعْرَفُ عِنْدَ النَّحَاةِ بِنَزْعِ الْخَافِضِ، وَهُوَ
حَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ بِشَرَطِ أَنْ يَتَمَّ الْكَلَامُ بَعْدَ الْحَذْفِ، وَأَنْ تَكُونَ هُنَاكَ
قَرِينَةٌ دَالَّةٌ عَلَى الْمَحْذُوفِ، كَقَوْلِكَ: (دَخَلْتُ الشَّامَ)

فَالشَّامُ: اسْمٌ مَنْصُوبٌ بِنَزْعِ الْخَافِضِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْفِعْلَ
(دَخَلَ) فِعْلٌ يَتَعَدَّى إِلَى الْمَفْعُولِ بِحَرْفِ الْجَرِّ، وَالْحَرْفُ هُنَا مَعْلُومٌ هُوَ
(إِلَى)، فَمَا دَامَ الْمَحْذُوفُ مَدْلُوعًا عَلَيْهِ، فَالْإِيْجَازُ وَالِاخْتِصَارُ أَجْمَلُ وَأَبْلَغُ
مِنَ الذِّكْرِ، وَهُنَاكَ تَفْصِيلٌ آخَرَ أَكْثَرَ فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ، لَكِنْ مَا بَيَّنَّاهُ هُوَ مَا
يُوضِّحُ الْقَصْدَ.

البابُ الثالثُ

بابُ الفاعلِ والمفعولِ بهِ

النصُّ:

- ٤٥- الفاعلونَ من الخلائقِ كلُّهم
 ٤٦- ونعوتهم وكُنَاهُم وحِلَاهُم
 ٤٧- وتقولُ: أكرمني أبوكَ وزارني
 ٤٨- ورأيتُ عبدَ الله يضرِبُ خالدًا
 ٤٩- ولقيتُ زيدًا راكبًا وأخالهُ
 ٥٠- ولقدُ وجدْتُ محمَّدًا إذا صولهُ
- أَسْمَاؤُهُم مرفوعةٌ لا تُنصبُ
 والنصبُ للمفعولِ حقًّا أو جَبُ
 عَمْرُو وَقَدْ ضَرَبْتَ غُلَامَكَ عَقْرَبُ
 وأبو المغيرةِ في المدينةِ يُضْرَبُ
 تجري بهِ وَجَنَاءُ جَرَفٍ ذِعْلَبُ
 في الحربِ والحربُ العَوَانُ تَلَهَّبُ

الشرحُ:

اكتفتُ المنظومة بسِتَّةِ أبياتٍ للحديثِ عن موضوعي (الفاعل) و(المفعول بهِ)، وركَّزت فيها على الحُكْمِ الإعرابيِّ لكلِّ منها، ثمَّ التمثيلِ في ضوءِ عددٍ من الأفعالِ المتنوعةِ.

وعلى ما اعتدنا عليه في أبوابِ المنظومة أنَّ البيتين: الأوَّلُ والثاني كثيرًا

ما يختصَّان بالحكمِ الإعرابيِّ ...

ففي البيتِ الأوَّلِ (٤٥) تأكيدٌ لذلك، وفيه قال:

- (الفاعلون من الخلائق كلُّهم أسماؤهم مرفوعةٌ لا تُنصبُ) (الفاعلون) هنا مبتدأ خبره الجملة الاسميَّة (أسماؤهم مرفوعة)، وقوله: (لا تُنصبُ) تأكيد للرفع، وأِنَّهُ حُكْمٌ ثابت للفاعل.

إنَّ قوله (الفاعلون) فيه عموم؛ لأنَّ (أل) فيه هي أل الجنسية التي تُفيد استغراق الأفراد، فكأنَّها أراد القول:

(كلُّ فاعل) لكنَّ هذا العموم قد قيِّد بلفظ (الخلائق)، ففقد كليته؛ لأنَّ (أل) فيه تُفيد التعريف بالماهية، وهذا ما توكَّده (من) الجارَّة، التي أفادت في هذا السِّياق التبعض.

فالفاعلون كلُّهم خلائق، ولكن ليس كلُّ الخلائق فاعلون، بمعنى أنَّ الفاعلين هم بعض الخلائق، وقد يأتي منهم المفعول به والمبتدأ والخبر، وغير ذلك.

وقد خصَّ الناظم (الخلائق) بتلك الوظيفة النحويَّة، والخلائق جمع خليفة، وهي كلُّ مخلوق، في حين أنَّ للخالق سبحانه وتعالى أفعاله، فهو يُحيي ويميت، وهو يعلم ما في القلوب، ويُجيب دعوة الداعي، و ﴿يَمْحَقُ اللهُ الرَّبَا وَيُرِي الصِّدْقَاتِ﴾ (سورة البقرة، الآية ٢٧٦).

والظاهر أنَّ حصر الفاعلين بالخلائق جاء من باب التأدب، وأريد به تأكيد القاعدة النحويَّة بأنَّ كلَّ فاعلٍ مرفوع.

وقد اعتمد هذا النهج (ابن معط) في منظومته، الذي أكَّد القاعدة

النحوية، فقال:

(وكلُّ فعلٍ رافعٌ فاعِلُهُ ولا يكونُ الفعلُ إلا قبلَهُ)

وكذلك (ابن مالك) في ألفيته؛ إذ قال:

(الفاعلُ الذي كمر فوعِي) (أتى) زيدٌ (منيراً وجههُ) نِعَمَ الفَتَى
وبعدَ فعلٍ فاعِلٌ فإنَّ ظَهَرَ فهو وإلا، فضميرٌ استتر)

وهنا أيضاً تأكيدٌ للقاعدة النحوية، فالفاعل مرفوعٌ لفعل متصرفٍ نحو

(أتى زيدٌ)، أو لفعل جامد، نحو: (نِعَمَ الفتى)، وكذلك يأتي مرفوعاً لما

يُشبه الفعل، مثل: فاعل اسم الفاعل، كقوله (منيراً وجههُ)، ثمَّ بيّن لزوم

تقدّم الفعل على فاعله، ومن الممكن أن يكون الفاعل اسماً ظاهراً، أو ضميراً

مستتراً.

إذن، فالنحويون معنيون بالقاعدة النحوية، وعند التمثيل لها، فإنّما

يأتون بأمثلتهم من عالم الخلاق، أمّا الاستشهاد بالنصوص القرآنية أو

الشعرية، فذلك يأتي لتعزيز القاعدة.

بعد هذا يأتي البيت (٤٦)، وقد نسق فيه الناظم عدداً من الأسماء على

كلمة (أسماءؤهم)، وذلك في قوله:

(ونعوتهم وكُنَاهم وحُلَاهم...)

وأغلب الظنُّ أنه أراد بهذا النَّسَق (الفاعل الحقيقي)، أي: الفاعل

الذي يقوم بالفعل الحقيقي حقيقة، وهو غير الفاعل المجازي، أو الفاعل

المتَّصِف بالفعل، أو ما يُمكن أن نسمِّيه بالفاعل النحويّ؛ لأنَّه لا يمتلك القدرة على القيام بالفعل، نحو قولهم:

(انفتح البابُ)

وهذا ما يُفهم من قوله: (ونعوتهم)

فالنعت هو الصِّفة المكتسبة، كالأمانة والصدِّق، أمَّا (الكنى)، فهي جمع (كنية)، وهي مرَّكَّب إضافيٌّ مصدرٌ بكلمة (أبو، أو أمّ، أو ابن... وغير ذلك).

أمَّا قوله: (وحلَّاهُم) الذي هو جمع (حليّة)، فعلى الراجح مع معانيها المتعدِّدة أنَّه أراد بها الصِّفات التي هي من أصل خلقة الإنسان، فقد يولد الإنسان وهو طويل أو قصير أو بصير، فكلُّ واحدةٍ من هذه (حليّة)، وهي صفات لم يكتسبها الإنسان، وإنَّما هي موجودة منذ ولادته، فعلى سبيل المثال، لو قلنا:

(جاءَ زيدٌ أبو عبد الله الصَّادق الطويل)

فهنا (زيد) فاعل مرفوع، و(أبو عبد الله) كُنيتُه، و(الصَّادق) صفة من صفاته المكتسبة، أمَّا (الطويل)، فهي حليّة، أي: صفة أصليّة موجودة في أصل خلقته.

كلُّ هذا جاء ضمن حكم الفاعل، أمَّا المفعول به، فحُقُّه (النصب)، كما قال:

«و النصبُ في المفعولِ حقاً واجبٌ»

بعد هذا انتقل الناظم إلى الأمثلة، وسنقفُ في ضوئها على عددٍ من الأحكام التي تخصُّ الفاعل والمفعول به:

ففي البيت (٤٧) قوله:

«وتقولُ أكرمَني أبوكَ وزارَني عمرو، وقدَ ضربتَ غلامَكَ عقربُ»

هنا استعمل الناظم فعلين من الأفعال المتعدية إلى مفعولٍ واحدٍ، هي: (أكرم) و(ضرب)، وفي ضوء التمثيل يبيِّن أنَّ المفعول به قد يتقدَّم على الفاعل وجوباً وجوازاً، فإذا كان المفعول به ضميراً متصلاً، فهو واجب التقديم (أكرمَني أبوكَ).

وإذا كان اسماً ظاهراً، فهو جائز التقديم، كما في قوله:

(ضربتُ غلامَكَ عقربُ)

ولم يختلف الأمر في البيت (٤٨)، فقوله:

(ورأيتُ عبدَ اللهَ يضربُ خالداً)

هنا (رأيتُ) بصريَّة تأخذ مفعولاً واحداً، هو (عبد الله)، والفعل (يضرب) هو فعل مضارع نصب مفعولاً به (خالداً)، ويفادُ من هذا البيت أنَّ (الفاعل) قد يأتي ضميراً متصلاً كما في (رأيتُ)، وقد يأتي مستتراً كما في (يضربُ خالداً)، وقد يُبنى الفعل للمجهول، فيرفع نائبَ فاعلٍ، نحو قوله:

(وَأَبُو الْمَغِيرَةِ فِي الْمَدِينَةِ يُضْرَبُ)

وَيَتَصَدَّرُ الْبَيْتَ (٤٩) بِفَعْلٍ مُتَعَدِّ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، هُوَ (لَقِي)

(وَلَقِيتُ زَيْدًا رَاكِبًا)

فَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ (التاء)، و(زيداً) مفعول به، و(راكباً) حال.

ثُمَّ اخْتَتَمَتِ الْآيَاتُ بِمِثَالَيْنِ لِفَعْلَيْنِ مِنْ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ، أَحَدُهُمَا لِلرُّجْحَانِ، وَهُوَ (أَخَالُهُ)، وَالثَّانِي مِنْ أَفْعَالِ الْيَقِينِ، هُوَ (وَجَدْتُ)، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ:

(وَأَخَالُهُ.... تَجْرِي بِهِ وَجَنَاءُ جُرْفٍ ذِعْلَبُ)

و(أخاله) من أفعال الظنّ ينصب مفعولين، وفاعله ضمير مستترٌ وجوباً (أنا)، والهاء المتصلةُ به مفعول به أوّل، والجملة الفعلية (تجري) في محلّ نصب مفعول به ثان، والفعل (تجري) فعل لازم، وقوله (وجناء جرف ذعلب) كلّ هذه نعوتٌ للناقة، فالوجناء: هي الناقة الشديدة العظيمة الوجنتين، و(الجرف) تُعطي معنى القوّة والعظمة أيضاً؛ لأنّ (الجرف) هو عرّض الجبل، وأيضاً هو المنحدر الصخريّ الشاهق، أمّا قوله (ذعلب)، فذلك يُعطي معنى السُرعة، أي: إنّها ناقة سريعة تُشبهُ الذّعلبة، وهي النعامة؛ لسرعتها:

ثُمَّ اخْتَتَمَتِ الْآيَاتُ فِي هَذَا الْبَابِ بِالْتَمَثِيلِ بِفَعْلٍ مِنْ أَفْعَالِ الْيَقِينِ (وَجَدْتُ) الَّذِي نَصَبَ مَفْعُولَيْنِ: الْأَوَّلَ (مُحَمَّدًا)، وَالثَّانِي: (ذَا صَوْلَةَ)،

والصولة اسم مرّة من الفعل (صال)، ومعناه ذو سطوةٍ في الحرب، ثمّ وصف الحرب بالعَوَان، أي: الحرب التي سبقتها حرب، ولم تكن بِكُراً؛ لأنَّ العَوَان في اللُّغة تعني: الحدوث مرّة بعد مرّة، ويقال: امرأةٌ عَوَان، إذا ولدت بطناً بعدَ بطنٍ، ويُقال: حاجةٌ عَوَان، إذا انقضت مرّة بعد أُخرى، وفي القرآن الكريم قَالَ تَعَالَى:

﴿إِنَّهَا بَقْرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ (سورة البقرة، الآية ٥٨).

والمراد بها أنّها وسط، لا صغيرة بكر لم تلد، ولا كبيرة، وإنّما هي في منتصف العمر.

ويقال للحرب: عَوَان، إذا كانت شديدة؛ لأنّ القتال فيها مرّة بعد مرّة، ولهذا فقد وصفها بقوله: (تَلَهَّبُ)، أي: تضطرم، وتشتعل، كناية عن شدّتها.



الباب الرابع

باب حروف الرفع

النص:

- ٥١- وحروفُ رفعِ النَّحْوِ ترفعُ كَلِمًا
 ٥٢- وتقولُ هل عَمِرُوا وأخونا قادمٌ؟
 ٥٣- بل خالدٌ جارٌ لنا ومخالطٌ
 ٥٤- ولحبذا الفرسُ الجوادُ وإنَّهُ
 ٥٥- وكم الرَّجالُ؟ ومَنْ أبوك؟ فإنَّهُ
 ٥٦- بينا أبوك وبيننا أصحابنا
 ٥٧- وتقول: حيثُ أبوك عَمِرُوا وجالسٌ
 ٥٨- أينَ الرجالُ ذوو المروءة والنهي
 ٥٩- وكانها زيدٌ أميرٌ مُقبلٌ
- مرَّت عليه وحَدُّها لا يصعبُ.
 ومتى أبونا ذو المكارمِ يركبُ.
 وعسى غلامُكَ نحوَ أرضِكَ يلعبُ.
 زينٌ لراكبه ونعمَ المركبُ.
 لولا أبوك لما تكلمَ مُصعبُ.
 متجاورونَ تفرَّقوا وتشعبوا.
 لمن البعيرُ الشاردُ المستصعبُ.
 بل أينَ عُصبتك الكرامُ الغيبُ؟
 لكنْ غلامُكَ بالبطالةِ مُعجبُ.



الشرح:

في الباب السابق استعمل الناظم مصطلح (حروف) مع (الجرّ) ذاكراً فيه عدداً من الحروف والظروف.

وفي هذا الباب جاء المصطلح نفسه مع (الرفع)، وقد اندرجت تحت عنوان (حروف الرفع) أسماءً وأفعالاً وحروفٌ، وهذا لم نعهدهُ في كتب النحو التي عرفناها، ولا ندرى هل الناظم اتَّسع في المفهوم بقصد أن الحرف هو اللَّفْظ الذي لا تكتمل دلالتهُ إلا بما يُضْمُّ إليه، أي بما يأتي بعدهُ. وقد خصَّس بالبيت الأوَّل (٥١) من هذا الباب عمل تلك الحروف، فبيَّن أن (حروف الرفع) في نظام النحو ترفع ما تمرُّ عليه، وأن معرفة هذه الحروف وتمييزها عن غيرها ليس بالأمر الصعب.

«وَحُرُوفُ رَفْعِ النَّحْوِ تَرْفَعُ كُلَّمَا مَرَّتْ عَلَيْهِ وَحَدُّهَا لَا يَصْعَبُ»
مع أن (ما) في (كلِّها) تحتمل أكثر من وجه، فالراجع هنا أنّها حرف مصدرِيٌّ، والجملة بعدها صلة الموصول الحرفي لا محلَّ لها من الإعراب، وهي - كما يتَّضح - تتضمَّن معنى الشرط (كلِّها مرَّت عليه ترفعُ...)، ولعلَّ (الهاء) في (عليه) تعود على المرفوع، أي إنَّ هذا المرفوع الذي تمرُّ عليه هي رافعتُهُ. وقبيل الشروع بشرح تلك الحروف، نوردها مع مدخولها من الجمل، كما وردت في المنظومة:

- هل عمروٌ أخونا قادمٌ؟ ...
- متى أبونا ذو المكارم يركبُ؟ ...
- بل خالدٌ جارٌ لنا ...
- عسى غلامك نحو أرضك يلعبُ ...
- حبّذا الفرسُ الجوادُ ...
- نِعَمَ المركبُ ...
- وكم الرّجالُ؟ ومَن أبوك؟ ...
- لولا أبوك لما تكلمَّ مُصعبُ ...
- بينا أبوك وبيننا أصحابنا ...
- حيثُ أبوك عمروٌ جالسٌ ...
- أين الرّجالُ ذوو المروءة والنُّهى؟ ...
- كأننا زيدٌ أميرٌ مُقبلٌ ...
- لكنْ غلامك بالبطالة مُعجبٌ ...

من الملاحظ أنّ كلّ حرفٍ - على ما اصطلحت عليه المنظومة - قد تبعه اسم مرفوع، وكأنّ الاسم في هذا السّياق حقُّه الرفع، وهذا الذي دعا إلى تسميته بحرف الرفع، لكن من المفيد قبيل الشرح والتحليل الكشف بكلّ إيجاز عن مفهوم مصطلح (الحرف) عند علماء اللّغة والنحاة القدماء، ففي معاجم اللّغة وردت الإشارة إلى أكثر من معنى للحرف، من ذلك مثلاً:

الجانب والحدّ، فحرف الجبل جانبه، وحرف السّيف حدّه، ويذكر ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) صاحب مقاييس اللّغة أنّ الحرف هو الناقّة الضامرة تشبيهاً بحدّ السّيف، وقيل: هو الناقّة الضخمة تشبيهاً بحرف الجبل. وفي (معجم العين) عرّف الخليل الحرف قائلاً: إِنَّهُ «كُلُّ كَلِمَةٍ بُنِيَتْ أَدَاةً عَارِيَةً فِي الْكَلَامِ لِتَفْرِقَةَ الْمَعَانِي تُسَمَّى حَرْفًا، وَإِنْ كَانَ بِنَاؤُهَا بِحَرْفَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ، مِثْلُ: (حَتَّى وَهَلْ وَبَلْ وَلَعَلَّ)».

لقد أدخل الخليل في تعريفه هذا مصطلحاً آخر هو (الأداة)، التي صارت فيما بعد من مُصطلحات الكوفيّين، فالحرف أداة عارية، وربما أراد بقوله (عارية) أنّ من سمات الحرف التعرّي عن العوامل التي تدخل على الاسم أو الفعل، أمّا (تقوية المعاني)، فالظاهر أنّ كلّ أداة مما ذكر إذا دخلت على الجملة أتّجهت تلك الجملة في اتجاهها، فغلب معنى الأداة عليها، فمثلاً (لعلّ) تسيرُ بالجملة نحو معنى (الرّجاء)، وهو رجاء من القوّة لا يتلاشى أو يزول إلّا بسقوط تلك الأداة، وقد تكون تلك العبارة قد حُرّفت عن عبارة (تفرقة المعاني).

وتجدر الإشارة إلى أنّ هناك معاجم أُخر قد ذكرت أنّ الحرف بمعنى الأداة، منها (معجم تهذيب اللّغة) للأزهريّ، و(المحكم) لابن سيده، و(لسان العرب) لابن منظور.

إنَّ الاتِّساع في اللُّغة أمرٌ مفروغٌ منه، وكان سببويه قد اتَّسع في مفهوم الحرف، فكان يسمِّي الكلمةَ حرفاً، اسماً كانت أو حرفاً، وغالباً ما يسمِّي سببويه الحرف بمعناه الوظيفيِّ، مثل: (هذا باب الحروف التي تنزل بمنزلة الأمر والنهي؛ لأنَّ فيها معنى الأمر والنهي)، وقد وجدنا أنَّ ابن هشام الأنصاريِّ في تقديمه الباب الأوَّل من كتابه يقول:

«هذا باب تفسير المفردات وأحكامها...، وأعني بالمفردات الحروف، وما تضمَّن معناها من الأسماء والظروف».

إذن، فاستعمال مصطلح (الحرف) في أكثر من باب في المنظومة ليس بما هو معروف في الاصطلاح النحويِّ على أنَّه القسم الثالث من أقسام الكلام، وكما يقول ابن مالك:

«كلامنا لفظٌ مفيدٌ كاستقمَّ واسمٌ وفعلٌ ثمَّ حرفٌ الكَلِم»

فالحرف هنا ما ليس باسم ولا فعل.

وهذا المفهوم هو المتداول في كتب النَّحو، وما أُريد به في المنظومة هو (الكلمة).

وفي ضوء الأمثلة المذكورة في المنظومة، سيَتَّضح المراد، وذلك بالتعريف بكلِّ حرف من تلك الحروف، وكالآتي:

١- هل: حرف استفهام لا محلَّ له من الإعراب، يُسأل به عن النسبة في

الجملة الاسميّة أو الفعلية، ولا يُستفهم به عن المفرد، وهو يُفيد التصديق الإيجابي، ولا يجوز دخوله على الجملة المنفيّة، فلا يجوز القول: (هل لم يُقَمْ زيدٌ).

وفي المنظومة في البيت (٥٢) دخل (هل) على جملة اسميّة: (هل عمرٌو أخونا قادمٌ)، تصدّرت بالمبتدأ المرفوع (عمرٌو) للسؤال عن نسبة محتوى الجملة، أي: هل حصل قدومٌ من عمرٍو.

٢- متى: اسم استفهام يُستعمل كناية عن الزمان، كما في قوله تعالى:

﴿مَتَى هَذَا الْوَعْدِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (سورة الملك الآية: ٢٥).

وجاءت في المنظومة في البيت (٥٢) في قوله:

«ومتى أبونا ذو المكارم يركبُ؟»

وهي هنا خبر مقدّم، والاسم بعدها مبتدأ مؤخر، وقد استعملت كناية

عن الوقت، أي:

في أيّ وقتٍ أبونا يركبُ؟...

٣- بل: حرفٌ له أحكامٌ ومعانٍ واستعمالاتٌ تختلف باختلاف السّياق

الذي يأتي فيه، فهو يختصُّ بعطف المفردات إذا دخل على مفرد، وله أكثر

من معنى بحسب الكلام الذي يسبقه، فإذا كان السابق له كلاماً مثبتاً أو

مشمئلاً على صيغة أمر (أي: ما يدلُّ على الأمر صراحةً، كفعل الأمر،

وكالمضارع المسبوق بلام الأمر، تفيدُ هنا (الإضراب)، ومعنى الإضراب:



السكوت عن الحكم السابق، ونفيه عن صاحبه نفيًا تامًّا، حتَّى كأن لم يكن محكومًا بشيءٍ مطلقًا، بمعنى أن الكلام السابق لـ (بل) في عداد غير المذكور؛ لأنَّ هذا الحكم السابق سيُنقل نقلًا كاملاً إلى الاسم الذي بعد (بل)، فإذا قلنا:

(قرأت القصَّة بل القصيدة).

فالقصيدة هي المقروءة وليست القصَّة مقروءة أبدًا؛ لأنَّ حُكم القراءة قد نُزِعَ من القصَّة، ونُقِلَ إلى القصيدة، وكلُّ هذا جرى بدخول (بل) بينهما.

أمَّا إذا سُبقت (بل) بكلام منفيٍّ أو مشتمل على صيغة نهي، فهي تُنفيد هنا إبقاء الحكم السابق على حاله من غير تغيير فيه، وإثبات ضده إلى ما بعد (بل)، نحو قولهم:

(ما كتبتُ القصَّة بل القصيدة)

أو (لا تصاحب البخيل بل الكريم)

هذا هو حالها عند الدخول على مفرد، أمَّا إذا دخلت على (جملة)، فهي حرف ابتداء، ومعناه (الإضراب)، والإضراب نوعان: (انتقاليٌّ وإبطائيٌّ). ويُراد بالإضراب الانتقالي: الانتقال من حكم سابق لـ (بل) إلى حكم جديد بعده مع إبقاء السابق على حاله، وعدم إلغائه، كما في قوله تعالى:

﴿وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ * بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ﴾

(سورة المؤمنون، الآية: ٦٢-٦٣)

إِنَّ ما قبل (بل) في الآية الكريمة يُؤكِّدُ أَنَّ هناكَ كتاباً مسطورةً فيه الأعمال وفق إحصاء كامل وتامٍّ، وهو حقٌّ لا يُظلمُ فيه أحدٌ من العباد. هذا الحكمُ باقٍ على حاله، وهو ثابتٌ لكلِّ العباد.

أمَّا ما بعد (بل)، فعلى العكس؛ إذ يدورُ الحكم على أولئك الذين قلوبهم في غمرة، أي: متهالكة في الباطل تهاكاً تاماً، وهم غافلون عمّا يعملون، وغافلون عن تلك الحقيقة الراسخة في سجلِّ أعمالهم.

هذا هو الانتقالِيّ، أمَّا الإضرابُ الإبطاليّ، فيعني نفي الحكم السابق لـ (بل) نفيّاً تاماً، وكأنَّه غيرُ واقعٍ ومدَّعيه كاذب، وبهذا فإنَّ (بل) هنا تفيدُ إبطال ذلك الحكم والإصراف عنه إلى حكمٍ آخر جديد يكون بعدها؛ لذا قال النحاة: إنَّها هنا بمعنى (لا) النافية، نحو قولنا:

(الأرضُ ثابتةٌ بل الأرضُ متحرِّكة)

هنا ثبات الأرض باطل وغير صحيح؛ لذا جرى إبطاله ونفيه لعدم واقعيّته، وقد جرى إثبات حكم جديد هو: (إنَّ الأرضُ متحرِّكة) بعد هذا نعود إلى المثال المذكور في المنظومة:

(بل خالدٌ جارٌّ لنا ومخالطٌ)

هنا دخلت (بل) على جملة اسميّة، فيها (خالد) مبتدأ مرفوع، و(جار) خبر مرفوع، و(بل) هنا جاء حرف ابتداء أفادت الإضراب الانتقالِيّ، أي: الانتقال من غرضٍ إلى آخر، فالكلام الذي قبلها باقٍ على حاله في معانيه

فيه، وثابت كما هو مقرر، وما أفادته (بل) هو الانتقال إلى أمر جديد يأتي في سياق ما تقرّر في الأبيات من أخبار ثابتة، وهو سياق واضح يُفيد الانتقال من معنى إلى آخر دون نفي أو نقض.

أخيراً من المفيد الإشارة إلى أن هناك قيمة أخلاقية يؤكدها هذا البيت، وهي ضرورة التواصل مع الجار الذي هو المجاور في السكن، فلا بُد من أن يكون المرء مخالطاً لجاره، والمخالط في اللغة هو الاجتماعي في العشرة، الذي لا يحبُّ الانزواء والعزلة.

٤- عسى: فعل من أفعال الرجاء، فيه دلالة على ترقيب الخبر، والرجاء في تحقّق وقوعه، ويكون الخبر المرتقب مُتضمّناً في الفعل المضارع هو مرفوعه، ومثاله في المنظومة:

«عسى غلامك نحو أرضك يلعبُ»

ف (عسى) فعل جامد، والغالب في استعماله أن يكون فعلاً ناقصاً، ويكثر في خبره أن يكون المضارع مسبوqاً ب(أن)، ويصحّ وقوعه بغيرها كما في المنظومة:

ولعلّ علّة عدّه من حروف الرفع أنّ الاسم الذي يقع بعده يجيء مرفوعاً على أنّه اسمها.



٥- حَبَّذا: تستعمل (حَبَّذا) ضمن أساليب المدح، وهي لفظة مركَّبة من (حَبَّ) فعل ماضٍ جامد مبنيّ على الفتح، ومن اسم الإشارة (ذا) الذي يكون فاعلاً لـ (حَبَّ) في محلِّ رفع، وقوله في المنظومة في بيت (٥٤): «ولحَبَّذا الفرسُ الجوادُ...».

يكون الاسم المرفوع بعد (حَبَّذا) وهو (الفرس) مخصوصاً بالمدح، ويُعربُ (مبتدأ) مؤخَّر، وخبرُهُ الجملة الفعلية (حَبَّذا) في محلِّ رفع، وهناك مَنْ يرى أنَّ الخبر محذوف تقديره (هو).

هذا وإنَّ نعت (الفرس) (بالجواد) كان مناسباً لجعله مخصوصاً بالمدح؛ لأنَّ الجواد هو السريع الجري، وهو المحبَّب عند العرب في المعارك، وفي ذلك يقول الشاعر أسامة بن منقذ:

«إذا واقعوها قلتُ: فرسانُ غارةٍ سرّوا بجيادٍ ما هُنَّ قوائمُ».

٦- كَمْ: وهو اسم يُستعمل كناية عن العدد، وتأتي خبريةً واستفهاميةً، ولها أكثر من حكم إعرابيٍّ بحسب ما يقع بعدها من كلام، وقد جاءت في المنظومة استفهاميةً:

«وكم الرِّجالُ؟...»

وهي هنا خبر؛ لأنَّ الاسم الواقع بعدها معرفه (الرِّجالُ) وهو مبتدأ مرفوع، من الممكن أن تكون هنا عاملةً للرفع على الرأي القائل: إنَّ المبتدأ والخبر يترافعان، أي: يرفعُ كلُّ واحدٍ منهما الآخر.

٧- مَنْ: ذكر النُّحاة استعمالَ متعدِّدٍ لـ (مَنْ)، كأن تأتي شَرْطِيَّةً وموصولة واستفهاميَّة، وفي المنظومة ذُكرت مرَّتين:

في البيت (٥٥): «وَمَنْ أبوك...».

وفي البيت (٥٧): «لِمَنْ البعيرُ الشَّاردُ المستصعبُ».

وقد تبعها في الموضوعين اسم معرفة مرفوع على أنه مبتدأ.

٨- لولا: ذكر ابن هشام في (المغني) أكثر من استعمالٍ لهذا الحرف، فهو

يأتي للعرض، أي: الطلب بليّنٍ وتأدُّبٍ، ويأتي للتحضيض: وهو الطلب

بحثٍّ وانزعاج، وقد تكون للتوبيخ، كما تأتي للاستفهام، لكنَّ الشائع فيها

أنَّها (حرف امتناعٍ لوجود)، تدخل على جملتين (اسميَّة وفعلية)، فتربطهما،

وتُفيد امتناع الثانية بسبب وجود الأولى، كما في قوله تعالى:

﴿وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَیْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ﴾ (سورة النساء، الآية ٨٣).

وقال أبو العلاء المعريّ:

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُمْ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُمَسِكُهُ لَسَالَا

في هذا البيت وصفٌ جميلٌ للشجاعة، فهو يصفهم بأنَّ لهم سطوة وقوَّة

تُخِيفُ الأعداء إلى درجة أن تلك القوَّة تُذِيبُ سيوفهم، وهي في قرابها،

أي: في أعمادها، على الرُّغم من أن هذه السيوف قاطعة؛ لأنَّ (العَضْب) هو

السَّيْفُ القاطع، وهنا أفادت (لولا) امتناع أن تذوب تلك السيوف،

وتسيل على الأرض من شدَّة الرُّعب؛ وذلك لوجود الأعماذ التي تمنعها



من أن تسيل .

وفي المنظومة جاء قوله:

«لَوْلَا أَبُوكَ لَمَّا تَكَلَّمْتُ مُصْعَبٌ»

ودخول (لولا) على الجملة أفاد امتناع تحقق الجملة الثانية بسبب وجود جملة (أبوك)، و(أبوك) هنا اسم مرفوع مبتدأ، وخبره محذوف تقديره (موجود).

٩- بينا وبيننا: هذان ظرفان يعودُ أصلهما إلى الظرف (بين)، الذي هو في الأصل ظرف مكان، ويأتي أحيانا للزمان.

والظرف (بين) لا يُضَافُ إلَّا إلى متعدّد، كما في قولهم: (المرءُ بين فكّيه)، وقولهم: (أنتَ تقيّمُ بين ضلوعي)، فإذا أُضيفَ إلى مفرد، وهذا المفرد ضمير لا يدلُّ على مُتعدّد، فيجب تكرارها، وعطف المتكرّر بالواو، كما في قوله تعالى:

﴿هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ (سورة الكهف، الآية: ٧٨).

وقد تُزاد على (بين) الألف، فتصير (بيننا)، كما تزداد (ما)، فتصير (بينما)، وبهذه الزيادة يكون (بيننا وبيننا) ظرفين للزمان، ويكون لهما الصدارة في الكلام، والراجع أنّهما يُضَافان إلى جملة بعدها (اسميّة أو فعلية)، ويأتي بعد هذه الجملة كلام له تعلّق بتلك الجملة يكون بمنزلة الجواب لها، مثل: تعلّق الجواب بالشرط، وقد جاء الظرفان في المنظومة في قوله:

(بيننا أبوك وبيننا أصحابنا متجاورون تفرقوا وتشعبوا)

وفي هذا البيت أضيف الظرفان الزمانيان (بيننا وبيننا) إلى جملة اسمية، جاء المبتدأ بعد (بيننا) مرفوعاً، وكذلك الاسم بعد (بيننا) هو الآخر مرفوع، ولقد أحدث النسق (بيننا ... وبيننا) تداخلاً تركيبياً بين جملتين، لتكونا بعد ذلك جملة واحدة، فالأصل هو:

- بينا أبوك وأصحابنا متجاورون تفرقوا ...

- بيننا أبوك وأصحابنا متجاورون تفرقوا ...

لكنها اندمجتا، وكأن الناظم أراد أن يُلحَّح إلى أن لا فرق بين (بيننا) و(بيننا)، سوى أن الألف زيدت في الأولى، و(ما) زيدت في الثانية، وهذا هو الرأي الأوفق، ولسنا مع الرأي القائل: أن (ما) في (بيننا) كافة، وعلى هذا الأساس جاء بعد الجملة الاسمية (في موقع المضاف إليه)، الجواب المتعلق بها، وهو: (تفرقوا وتشعبوا)، وقد تكرر النسق ليستقيم الوزن وتقوى الدلالة.

١٠- حيث: من الظروف المكانية الملازمة للإضافة، وهي مبنية على

الضم، ومختصة بالإضافة إلى الجملة (الاسمية والفعلية)، ولا يجوز قطعها عن الإضافة، وقوله في المنظومة:

«وتقول حيث أبوك عمرو جالس»

جاءت (حيثُ) ظرف مكان مبني على الضمِّ، وقد أُضيف إلى جملة اسميةً مبتدأً فيها (أبوك)، وخبرها (جالس).

١١- أين: اسم استفهام مبني يُستعلم به عن المكان، وقد تكرّرت في المنظومة في البيت (٥٨):

«أَيْنَ الرَّجَالُ ذُووِ المَرْوَةِ والنُّهْيِ بَلْ أَيْنَ عُصْبَتِكَ الكِرَامُ الغِيَّبُ»
وفي كلا الشطرين جاء بعدها اسم معرفة (الرّجال) و(عصبتك)، وفي كليهما تُعرب خبر مقدّم، والاسم الذي بعدها مبتدأ مرفوع.

١٢- كأنّما: حرفٌ ناسخٌ ناصبٌ دخلت عليه (ما) الزائدة الكافّة، فكفّته عن العمل.

وفي المنظومة وردت في البيت (٥٩): «وكانّما زيدٌ أميرٌ مقبلٌ»
لقد كان مجيء (كانّما) قبل الجملة الاسمية (زيدٌ أميرٌ مقبلٌ) مسوغاً لرفع الاسم الواقع بعدها (زيد) الذي يعرب (مبتدأ).

١٣- لكن: (لكن) الساكنة النون حرف جاء مخفّفاً من (لكنّ) الثقيلة الناصبة، وبهذا التخفيف صار حرف ابتداء لا يعمل فيما بعده، وهو الذي سوّغ لهذا الحرف الدخول على الجملة الفعلية، وهي تُفيد الاستدراك.

وللنحاة آراءٌ متعدّدة في (لكنّ) المخفّفة، منها: أنّها تأتي حرف عطف إذا عطفت مفرداً على مفردٍ بشرط أن يتقدّم عليها نفي أو نهي، ولا تقترن بالواو، لكنّها في المنظومة جاءت مخفّفة من (لكنّ) تُفيد الاستدراك، ولا

عمل لها؛ لذا جاء الاسم الذي بعدها مبتدأ مرفوع في نحو قوله في البيت (٥٩): «لكن غلامك بالبطالة معجب».

أخيراً، نوذُ الإشارة إلى أن المنظومة، وإن ذكرت في هذا الباب أن هذه الحروف ترفع (كلما مرّت عليه)، فعلى ما نعتقد أن النظر إلى تلك الحروف في ضوء نظرية العامل سيوقع في إشكالية؛ لكون العامل النحوي هو الذي يقتضي الإعراب من رفع ونصب وخفض وجزم، وبحسب تعبير النحويين: إن الحركة الإعرابية هي الأثر الذي يجلبه العامل، وبزوال ذلك العامل يزول الأثر المترتب عليه، وهذا الأمر قد لا يحصل بزوال بعض (حروف الرفع) التي ذكرتها المنظومة عن الأسماء التي بعدها؛ لذا نرتأي - ولعله من المفيد - النظر إليها بمنظور آخر يمكن تسميته بـ (التركيب اللغوي في نسق التركيب النحوي)، وربّما كان القصد هنا من ذلك الباب هو أمر جديد لم يصرّح به أحد من النحاة، بل انشغلوا بنظرية العامل حتّى أوصلوا العوامل النحوية إلى (مائة عامل)، وقد وضع فيها الشيخ عبد القاهر الجرجاني كتاباً بهذا الاسم.

وقد قُسمت العوامل النحوية إلى قسمين:

(العوامل اللفظية)، و(العوامل المعنوية)، فهناك ثمانية وتسعون من اللفظية، منها سماعية، ومنها قياسية، وليس هناك أكثر من عاملين معنويين، هما: (عامل الابتداء) و(التجريد)، فالمبتدأ مرفوع بالابتداء،

وهو علةٌ معنويّة، والمضارع مرفوع؛ لتجرّده عن الناصب والجازم، وهذه
 علةٌ معنويّة، والعامل المعنويّ: هو العامل الذي لا يلفظه اللسان.
 وعلى هذا الأساس يمكن فهم أنّ حروف الرفع التي أشارت إليها
 المنظومة تعني أنّ التراكيب اللغويّة قد وُضعت في سياق الرفع.



الباب الخامس

باب (ترى وظننت وختت وحسبت)

النص:

٦٠- وَتَرَى وَخَلَّتْ وَهَلْ تَنْظُنُّ إِذَا أَتَتْ نَصَبٌ كَذَلِكَمُ أَخَالُ وَأُحْسِبُ

٦١- وَمَتَى تَرَى عَبْدَ الْمُهَيْمِنِ قَادِمًا إِنِّي أَظُنُّ مُعَمَّرًا لَا يَعْتَبُ

الشرح:

ليس من المعقول أن يتطابق العنوان وال متن تطابقاً تاماً، فلا بُدَّ للعنوان من أن يكون تلميحاً وإيجازاً ومفتاحاً ينطلق منه القارئ إلى المحتوى الذي يتميز بتنوع اتجاهاته، وتعدد مشاربه، وقد أحسن الأديب البصريّ المرحوم محمود عبد الوهّاب حين سمّاه بـ (ثرياً النصّ)، فهو حقّاً ثرياً يهتدى بها إلى النصّ.

إنّ علاقة العنوان بال متن تُشبهه إلى حدّ كبير علاقة الاسم بالمسمّى، فالاسم (عليّ) مثلاً، هو تركيبة صوتيّة تدلُّ على مسمّى يحمل الكثير من القيم والفضائل والثقافة والمواقف التي تشهد لها الناس بالرفعة والسمو... هكذا هو المتن.

أمّا العنوان، فهو ذلك اللَّفْظُ أو الألفاظ التي وُضِعَتْ للدلالة أو الإشارة إلى ما في المتن من محتوى.



من هنا نتساءل: كيف يمكن أن يكون العنوان (باب ترى وظننتُ وخلتُ وحسبتُ)، وليس في المتن غير هذه الأفعال الأربعة التي ذكرتها المنظومة في ثلاثة أبيات؟.

وقد كان من المناسب أن يكون العنوان: (باب الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر).

وهذا باب واسع يشتمل على مجموعتين من الأفعال تسمّى بالنواسخ؛ لأنّها تدخل على الجملة الاسميّة، فتنصب عنصريها الإسناديّين، فيكون (المبتدأ) مفعولاً به أوّل، ويكون (الخبر) مفعولاً به ثانياً.

وتسمّى المجموعة الأولى بأفعال اليقين، نحو: (علم، ورأى، ووجد وألفى، وهب...).

ويطلق على المجموعة الثانية بأفعال الرّجحان، وهي: (ظنّ، وخال، وحسب، وزعم، وعدّ، واعتبر، وهب...).

وقد تسمّى المجموعتان بأفعال القلوب؛ لأنّ الظنّ واليقين يُدركان حسياً أو قلبياً، ويأتي اليقين من كون هذه الأفعال يتحقّق وقوع خبرها يقينياً، أمّا الرّجحان، فيعني رجحان حدوث الخبر الذي هو المفعول الثاني. وتجدر الإشارة إلى أنّ هناك مجموعة ثالثة يُقال لها أفعال التحويل؛ لدلالاتها على التحوّل والصّيرورة من حالٍ إلى أخرى، ومنها: (جعل، وصير، واتخذ، وترك، وردّ...).

فضلاً عن هذا، فهناك أفعال تنصب مفعولين ليس أصلهما (المبتدأ والخبر)، وهي التي تسمى بأفعال العطاء، مثل: (أعطى، كسا، ألبس، وسأل، ومنح، ومنع...).

وأخيراً، فإنَّ البيتين اللذين جاءا في المنظومة لم يرد فيهما غير أربعة أفعال، واحد منهما لليقين، وهو (نرى)، وثلاثة للرَّجْحان، هي: (خال، وظنَّ، وحسب)، وفي ضوء التمثيل يُفهم الحكم بنصب مفعولين أصلهما (المبتدأ والخبر).

إنَّ ما نعتقده أنَّ هناك أبياتاً قد سقطت من هذا الباب، وحتَّى العنوان فهو - على ما يبدو - من وضع النُّسَّاخ.



البَابُ السَّادِسُ

بَابُ حُرُوفِ كَانٍ وَأَخَوَاتِهَا

النَّصُّ:

- ٦٢- وحروفُ كَانٍ وَلَيْسَ فاعلم ترفعُ الـ
٦٣- والنصبُ في أفعالها لا تجهلن
٦٤- فتقولُ كَانُ أَبُوكَ زَيْدٌ ذُو النَّدَا
٦٥- أَمْسَى أَخُوكَ لَنَا صَدِيقًا وَابْنَهُ
٦٦- وتقولُ: ظَلَّ غُلَامٌ عَمَّكَ جَالِسًا
٦٧- أَضْحَى وَأَصْبَحَ أَوْ يَكُونُ وَلَمْ يَزَلْ
٦٨- وتقولُ: لَيْسَ أَبُوكَ فِينَا حَاضِرًا
٦٩- فَإِذَا أَتَتْ أَلْفٌ وَيَاءٌ مِثْلُهَا
٧٠- فِي الْفِعْلِ فَارْفَعْ عِنْدَ ذَلِكَ كُلَّهُ
٧١- فتقولُ: كُنْتُ أَقُولُ ذَاكَ وَلَمْ تَزَلْ
- أَسْمَا وَتَتَّبِعُهَا النُّعُوتُ فَتَذْهَبُ
إِنَّ الْجَهْلَ مِنَ الرَّجَالِ مُغَيَّبٌ
جَارًا لَنَا وَإِلَى الْعَشِيرَةِ يُنْسَبُ
مَا زَالَ عَمْرٌ وَصَادِقًا لَا يَكْذِبُ
بِالْبَابِ مُنْتَظَرًا يَصْبِيحُ وَيَصْحَبُ
أَمْسَيْتُ أَوْ نَمْسِي جَمِيعًا نَكْتُبُ
وَالْقَوْمُ إِنْ رَاحُوا فَقُرْبُكَ أَسْقَبُ
وَالتَّاءُ وَالنُّونُ الَّتِي إِنْ أَحْسَبُ
فَافْهَمُ، فَإِنَّكَ إِنْ فَهَمْتَ مُهْدَبُ
نَمْسِي وَتُصْبِحُ مَا أَرَاكَ تُغَيَّبُ.



الشرح:

بعد أن ذكرت المنظومة النوع الأول من النواسخ في (تري وظننتُ ...)، ذكرت هنا النوع الثاني، وهو (كان وأخواتها)، وقد سمّتها بالحروف؛ استناداً إلى مفهوم الحرف في اصطلاح المنظومة - كما بيّنا - .

وقد سُمّيت هذه الألفاظ بالنواسخ؛ لأنّها تُحدثُ تغييراً في الجملة التي تدخلُ عليها، فهي - كما معروف - مختصّة بالدخول على الجملة الاسميّة، فترفع المبتدأ فيها اسماً لها، وتنصب الخبر خبراً لها، وهناك من اصطلاح عليها بالأفعال الناقصة؛ لأنّ معناها لا يكتمل بمرفوع بعدها كما بالأفعال التامة، فإذا قلنا: (كان الجوُّ....)، فلا فائدة تتحقّق من هذا القول إلا إذا جئنا بالخبر، وقلنا مثلاً: (كانَ الجوُّ معتدلاً).

ولقد ذكرت المنظومة سبعةً من هذه الأفعال، هي: (كان، وليس، وأمسى، وما زال، وظلّ، وأضحى، وأصبح)، في حين ذكرت كتب النّحو ثلاثة عشر فعلاً ناسخاً، بمعنى أنّ المنظومة لم تذكر (بات، وصار، وما برح، وما انفكّ، وما دام، وما فتى).

والظاهر أنّ هذا هو منهج المنظومة، التي يبدو أنّها تُركّز على العمل، فتنتقي نماذج وأمثلة من الموضوع، ولعلّ الباقي يأتي في أثناء الشرح والتفصيل في أحد كتب الخليل، أو في أثناء الدروس التي كانت تُلقى على طلابه.



وكثيراً ما تبدأ المنظومة بذكر العمل، كما يُلاحظ في البيتين الأوّل والثاني (٦٢ و ٦٣) من هذا الباب؛ إذ بيّن أنّها ترفعُ أسماءها، وما يأتي بعدها من نُعوت تكون مرفوعةً أيضاً، وهي تعمل النصب في الخبر، وهذه حقيقة يجب أن يعلمها ذو العلم - كما يقول -، أمّا الجاهل، فهو (مُغَيَّبٌ)، أي: إنّ نصيبه الحرمان، وبعد هذا أتبع البيتين بأمثلة بيّن فيها طبيعة العمل، ففي البيت (٦٤):

(فتقول كان أبوك زيدٌ ذو النداء، جاراً لنا ...).

في هذا المثال أتبع اسم كان (أبوك) بالبدل أو بعطف البيان (زيدٌ)، ثمّ بالنعته (ذو النداء)، وتلاه الخبر المنصوب (جاراً...)، وفي البيت (٦٥) مثلاً للفعل الناسخ (أمسى):

(أمسى أخوك لنا صديقاً)، وللفعل ما زال:

(ما زال عمرٌ وصادقاً).

ثمّ جاء بأمثلة للأفعال: (ظلّ، وأصبح، وأضحى، وليس) في الآيات (٦٦ و ٦٧ و ٦٨)، وكأنّه أراد أن يُشير في البيت (٦٧) إلى أنّ هذه الأفعال تعمل في الماضي والمضارع:

(أضحى وأصبح أو يكون ولم يزل أمسيّت أو تُمسي جميعاً تكتبُ) وحقيقة الأمر، أنّ عدداً من هذه الأفعال تعمل في (الماضي والمضارع والأمر)، مثل: (كان، وأمسى، وأصبح، وظلّ).

وتجدر الإشارة إلى أننا وجدنا (سيبويه) لم يذكر من هذه الأفعال إلا أربعة، وذلك في قوله عن الأفعال الناسخة التي لا تكتفي بالفاعل بعدها: «وذلك قولك: كان يكون، وصار، وما دام، وليس، وما كان نحوها من الفعل ما لا يستغني عن الخبر».

والظاهر أن سيبويه والخليل من قبله، ليس بصدد الحصر، وإنما أراد التمثيل.

وقسم منها يأتي منه الماضي والمضارع فقط، مثل: (ما زال، وما انفك، وما برح، وما فتى)، وهناك قسم ثالث جامد ليس له إلا صورة واحدة، هي صورة الماضي، وهي: (ليس، وما دام)، وما يفهم من البيت (٦٩) أنه يُشير إلى حروف المضارعة (نأيت)، وذلك في قوله:

«فإذا أتت ألفٌ وياءٌ مثلها والتاء والنون التي ان أحسب»
فالأفعال المضارعة التي تبدأ بأحد هذه الحروف تكون مرفوعة، وتعمل العمل نفسه برفع المبتدأ اسماً لها ونصب الخبر خبراً لها.



الباب السابع

باب حروفِ إنَّ وأخواتها

النص:

- ٧٢- وحروفُ إنَّ وليتَ فاعلمَ حدَّها واحفظُ فإنَّكَ إنَّ حفظتَ مُدْرَبُ وطريقَ لكنَّ الثَّقيلة تنصبُ وارفعُ بها أخبارَها يا مُعْتَبُ عندَ الكرامِ مِنَ الرَّجالِ مُحَبَّبُ والناءِ مَنَّا عن قريبٍ يشعَبُ لكنَّ عَمراً قادمٌ يترقَّبُ يومَ التلاقِ عليه بَرَقُ خُلْبُ فارفعُ بها أخبارَها يا مُعْتَبُ وكأنَّهُ يهوى برأيِ مُعجَبُ في حدِّ إنَّ فنصبُها مُتَسَبَّبُ للقومِ حينَ تكلموا وتغاضبوا نصبُ كذلكِ في صفاتِكَ تُوجبُ وقضاءُ دينِكَ ما أراهُ يُسبَّبُ إنَّ الحلالَ هو الهنيءُ الأطيبُ
- ٧٣- ولعلَّ ثُمَّ كَأَنَّ إنَّ ثَقَلَتْها ٧٤- فانصبُ بها الأسماءَ ثُمَّ نعوتهَا ٧٥- فتقولُ: إنَّ أباكَ عمروُ ذو الندى ٧٦- بل ليتَ أهلَ الحيِّ عندَ فراقِهِم ٧٧- وكانَّ زيداُ ذا الساحةِ غائبُ ٧٨- ولعلَّ موعدَكَ الذي مَتِينا ٧٩- وإذا أتتَ ياءُ وهاءُ بعدَها ٨٠- فتقولُ: إني سائرٌ ومحمدٌ ٨١- فإذا أتيتَ بكانَ أو أخواتها ٨٢- فتقولُ: إنَّ أباكَ كانَ مُجانِباً ٨٣- فإذا قرنتَ بها الصِّفاتِ فحظُّها ٨٤- فتقولُ: إنَّ عليكَ ديناً فادحاً ٨٥- وتقولُ: ليتَ لنا حلالاً طيباً

الشرح:

بعد أن ذكرت المنظومة الأفعال الناسخة بنوعيتها : التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، والتي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر بما اندرج تحت عنوان (باب حروف كان وأخواتها)، انتقلت إلى الحروف الناسخة التي تدخل على الجملة الاسميّة، فتنصب المبتدأ اسماً لها، وترفع الخبر خبراً لها، وهي (حروف إنَّ وأخواتها)، وقد ابتدأت المنظومة ببيان هذه الحروف، وهي:

(إنَّ، وليت، ولعلَّ، وكأنَّ، ولكنَّ). ولم يرد ذكرُ (أَنَّ) المفتوحة الهمزة؛ لأنَّها في دلالتها لا تختلف عن (إنَّ) المكسورة الهمزة، إلاَّ أنَّ المفتوحة تأتي دائماً مع معموليها جزءاً من جملة مفتقرة إلى اسم مرفوع أو منصوب أو مجرور، وبهذا يكون المصدر المنسب من (أَنَّ ومعمولها) في محلِّ رفع أو نصب أو جرٍّ، وما عدا ذلك فإنَّ همزة (إنَّ) تُكسر، وهناك أحكام كثيرة في كتب النحو، لسنا في ضوء التفصيل لها هنا.

ويُنْت المنظومة في البيتين السابقين حُكْمين أساسيين:

الأوَّل: أنَّ حفظ هذه الحروف، ومعرفة حدِّها شرط من شروط الفصاحة -، وهذا أمر تكثُر الإشارة إليه عند الخليل -؛ ولهذا قال:

«واحفظ، فإنَّك إنَّ حِفْظَ مُدْرَبٍ»

ويعني (مُدْرَب) بالذال الحادّ من كلّ شيء، ولعلّه أراد هنا: الحادّ الذكاء، وهو الفصيح اللسان.

والثاني: هو أنّ الحروف (إِنَّ، وَكَأَنَّ، وَلَكِنَّ) لا بدّها من أن تكون نُونها ثقيلة (مُشَدَّدة)، فإذا خُفِّفت بَطَل عملها إلّا الحرف (كَأَنَّ)، فعند تخفيف نونه يعمل بشرط أن يأتي اسمه ضمير شأن محذوف - في الغالب -، ويكون خبره جملة.

بعد هذا انتقلت المنظومة في البيت (٧٤) إلى عمل هذه الحروف، وهو نصب المبتدأ اسماً لها ورفع الخبر خبراً لها.

وأبتعت ذلك بالتمثيل في الأبيات (٧٥ و ٧٦ و ٧٧ و ٧٨)، وقد تنوّعت الأمثلة، ففي البيت (٧٥) جاء اسم (إِنَّ) اسماً من الأسماء الخمسة منصوباً بالألف (أباك)، وأُتبع خبره المرفوع بالنعته (ذو الندى)، والندى هو البذل وهو الكرم، وقد يظنُّ بعضهم أنّ الكرم يقتصر على بذل المال فقط، في حين أنّه يشمل بذل النفس، وبذل العلم، ومساعدة الناس، وقضاء حوائجهم، والمنظومة هذه تحاول دائماً قرن الفصاحة وتعلّم قوانين النحو بالقيم والفضائل، حتّى كأنّ الواحدة منها لا تكتمل بغير الثانية، وهي دعوة مبطنّة لترسيخ الفضيلة في النفوس إلى جانب الفصاحة، وما أجمل قوله:

«إِنَّ أَبَاكَ عَمْرُو ذُو النَّدَى عِنْدَ الْكِرَامِ مِنَ الرِّجَالِ مُجَبَّبٌ»

ذلك أنَّ الفضيلة لا يعرفُ حُسْنُهَا إِلَّا ذُو الْفَضْلِ، فلا ينتظر الكريم مثلاً أن يكون محبباً عند اللئام، وكذلك أصحاب العلم لا يلقون المودَّةَ إِلَّا عند أهل العلم؛ لأنَّ هؤلاء وحدهم يُدركون قيمته الحقيقية.

وفي البيت (٧٥) مثلٌ للحرف (ليت)، وهي حرف يُفيد التمني، والظاهر أنَّ ما أرادَهُ كان بعيد المنال، وهو أنَّ (النائي) يتشعَّبُ، أي: يجتمعُ بهم، وهذه اللَّفظة تفيدهُ -أيضاً- معنى (الافتراق)، والسِّياق هو الكاشف عن المراد، ولفظة (النائي) قد وردت في البيتِ بالكسر، وليست بالياء.

وتمضي المنظومة في التركيز على القيم في سياق ذكرها قوانين النَّحو، فعند التمثيل للحرف الناسخ (كأنَّ) الذي يُفيد التشبيه أشارت إلى (السماحة)، وهي من الألفاظ الرشيقة؛ لدلالاتها على معنى المساهلة و(المساحة)، وكذلك دلالتها على البذل والعطاء، ولعلَّ من أجمل الصِّفات أن يتحلَّى الإنسان بالملاينة والتسامح وتيسير أمور الغير، وقد عبَّر القرآن الكريم عن ذلك بخطابه للرسول ﷺ في قوله تعالى:

﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ (سورة آل عمران، الآية ١٥٩)

هذه الآية الكريمة تدعو إلى تجنُّب التجافي والغلظة، وعلى التخلِّي عن قسوة القلب؛ لأنَّ مع هذه القسوة يكون القلب خالياً من الرحمة والرفقة؛ ومع هذه الرفقة تتبعك الناس، وبالعكس، فسيستفرون عنك غيرها،



وهذه من أعظم صفات رسولنا الكريم ﷺ.

ولعلَّ ما جاء في المنظومة في البيت (٧٧) :

«وَكأنَّ زِيداً ذَا السَّاحَةِ غَائِبٌ»

هو تأكيد لكلا المضمونين، أي: المساهلة، والجلود والعطاء.

ثم تأتي (لكنَّ) في الشطر الثاني من البيت وهي حرف ناسخ يفيد الاستدراك، ومعنى الاستدراك أنَّ هناك أمراً فرعياً يخطر على البال عند سماع الكلام، فيُجرى باستعمال (لكنَّ) استبعاد ذلك المعنى لإبقاء المعنى الأصلي المطلوب في ذهن المخاطب؛ ولهذا فلا بُدَّ عند استعمال (لكنَّ) من أن يسبقها كلامٌ له صلة معنويَّة بمعموليها، واستعمالها في المنظومة جاء لإبعاد التوهُّم عند سماع القول (كأنَّ زيداً ذا السَّاحَةِ غائب) بأنَّ عمراً سيغيَّب أيضاً، فاستدرك المتكلم بالقول:

(لكنَّ عمراً قادمٌ يترقَّبُ)

وهكذا تنتقل المنظومة من حرف إلى آخر في ضوء أمثلة لا تحلو من

النُّصح والتوجيه والإرشاد، ففي البيت (٧٨) في قوله:

«ولعلَّ موعدك الذي منَّيتنا يومَ التلاقِ عليه برقٌ خلبٌ»

(لعلَّ) حرف ناسخ، تفيد الترجي والتربُّب لأمرٍ ميسور ممكن

التحقُّق، والترجي يكون دائماً في الأمر المُحبَّب، وقد تُفيد الإشفاق عندما

يكون الأمر المُرتقَّب مكرهاً.

وقد استعملت في المنظومة للترجي، أي: إنَّ موعد اللِّقاء المرتقب مُمكنُ الوقوع، فليس هناك يأسٌ عند المتكلِّم، ولا يوحى الخبر (برقِ خَلْبٍ) باليأس، وإنَّ كان هذا القول هو مثلاً كانت العرب تستعمله للتعبير عمَّن لا يُنجز وعده، فهو هنا يبعث على الرجاء والتحقُّق؛ لأنَّ البرق الخَلْب هو الذي يلمع، أي: يذهبُ ويرجع، ولا يُمطر، ولو قال: (برقُ ماطرٍ) لما كان هناك رجاء، لكنَّه وصفه بالخلْب، أي: عديم المطر؛ ليكونَ باعثاً على الرجاء، فما دام هناك برقٌ، فهناك مطرٌ سيأتي، وهذا يعني أنَّ الموعد المعقود على الموعد بالتلاقٍ فيه رجاءٌ للتحقُّق.

وبعد الانتهاء من ذكر الحروف الناسخة وعملها، والتمثيل لها، تنتقل المنظومة إلى الإشارة إلى أمرين لها صلة بتلك الحروف:

الأوَّل: هو أنَّ اسمها إذا جاء (ياءٌ أو هاءٌ)، فسيكون هذا الضمير المتَّصل في محلِّ نصبٍ اسم لها ثم يأتي خبرها المرفوع، كما في قوله:

«إِنِّي سَائِرٌ وَمَحَمَّدٌ وَكَأَنَّهُ يَهْوَى بِرَأْيِي مُعْجَبٌ»

والثاني: إذا جاء بعدها (كان أو إحدى أخواتها)، فكلاهما -أي:

(الحروف الناسخة) و(الأفعال الناسخة) - يعملان، نحو قوله:

«إِنَّ أَبَاكَ كَانَ مُجَانِباً لِلْقَوْمِ.....»

فهنا (أباك) اسم إنَّ منصوبٌ بالألف، وخبرها جملة (كان)، واسمها

الضمير المستتر (الهاء)، وخبرها (مجانباً).

وتختتم المنظومة الكلام عن (إنَّ و أخواتها) بأمنية جميلة يُعدُّ تحقُّقها من الحسنات التي يهنأ ويطيب العيش معها، وذلك في البيت (٨٥):
 «وتقول: ليت لنا حالاً طيباً إنَّ الحلال هو الهنيء الأطيب»
 و(ليت) كما هو معروف تُفيد التمني، والتمني يعني الرغبة في حصول شيء مُحبَّب قد يكون ممكناً التحقق، لكنَّ تحقُّقه ليس حتماً، وقد يكون غير ممكن التحقق؛ لذا يُعدُّ الأسلوب مع (ليت) إنشاءً طلبياً؛ لأنَّ التمني من أساليب الإنشاء الطلبية.



الباب الثامن

باب التاء الأصلية وغير الأصلية

النص:

- ٨٦- والتاء إن زادت فخفض نصبها
 ٨٧- فتقول: إن بنات عمك خرد
 ٨٨- وسمعت عمات الفتى يتدبته
 ٨٩- ودخلت أبيات الكرام فأكرموا
 ٩٠- وسمعت أضواتاً فحنت مبادراً
 ٩١- فنصبت لما أن أتت أصلية
- ما عن طريق الخفض عنها مهرب
 بيض الوجوه كأنهن الربرب
 كل امرئ لا بد يوماً يتدب
 زوري وبثوا في الحديث وقربوا
 والقوم قد شهروا السيوف وأجلبوا
 وكذاك ينصبها أخونا قطرب



الشرح:

التاء الأصلية هي التاء التي توجد في أصل الكلمة ولا تفارقها في آية صورة تكون عليها، كالأفراد والجمع، أمّا الزائدة، فهي التي تُزاد على الكلمة لعلّة ما، ولا توجد في أصلها، كأن تُزاد في آخر الكلمة لجعلها في صورة (جمع المؤنث السالم)، وقد بيّنت المنظومة في البيت (٨٦) الحركة الإعرابية في حالة النصب مع التاء الزائدة، وهي (النصب الذي لا مهرب عنه):

«والتاءُ إنْ زادتْ فخفضُ نصبها ما عن طريقِ الخفضِ عنها مَهْرَبٌ»
وجيء لذلك بمثالين، الأوّل: (بنات)، والثاني: (عمّات)، ففي البيت (٨٧) جاء:

«فتقولُ إنَّ بناتِ عمِّك خُرِّدٌ بيضُ الوجوهِ كأُمَّهنَّ الربربُ»
وكلمة (بنات) على رأي الكثيرين من علماء اللُّغة مع النحويين أنّها جمع مؤنّث سالم، والتاء فيها زائدة؛ لأنّ مُفردُها (بنوة) والجمع (بنوات)، فحذفت منها الواو، وصارت (بنات)؛ وعليه فهي تُنصب بالكسرة بدلاً من الفتحة، وقد جاءت على ذلك في القرآن الكريم كما في قوله تعالى:

﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾ (سورة الصافات، الآية ١٥٣).

وفي قوله تعالى:

﴿أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾ (سورة الزخرف، الآية ١٦).

وجاءت (بنات) في المنظومة منصوبة بالكسرة؛ لأنها اسم (إنَّ)، ثم أخبر عنها بقوله (خُرِّدَ)، و(الخُرِّد) جمع (خريدة)، ويعني بها العذراء، وكانت العرب تقول: خريدة للؤلؤة التي لم تُثقب.

إنَّ الإخبار عن بنات العمِّ بالعذارى إطرأء هُنَّ بالحُسن، بدليل أَنَّهُ أَكَّدَ ذلك بالقول (بيض الوجوه)، وهو وصفٌ كانت العرب تعدُّه من سمات الجمال.

وهكذا فقد جعل الناظم بياض الوجوه تأكيداً للحُسن، فبنات العمِّ عذارى يتحلَّين بعلامات الحُسن من بياض ورشاقة، أنبأ عنها تشبيهه (كأُمَّهِنَّ الرِّبْرِبُ)، والرِّبْرِبُ هو قطع الطباء أو الغزلان المعروفة بالرشاقة، لكنَّ الملاحظ أنَّ جملة (إنَّ بناتِ عمِّكَ خُرِّدُ...) قد جاءت بعد فعل القول المضارع (تقول) الذي كان فاعله ضميراً مستتراً، وقد تكرَّر هذا الأمر في كثير من أبواب المنظومة، وأحياناً يرد هذا الفعل بهذه الصيغة ثلاث مرَّات أو أكثر في بابٍ واحدٍ، وهنا يتردَّد سؤال هو مَنْ القائل؟؟

لم يكشف الناظم اسماً معيَّناً، وإنَّما اكتفى بأن يكون الفاعل (القائل) ضميراً مستتراً.



إنَّ هذا الأسلوب يُشبهُ ما نطالعُه حديثاً في (الخطاب السرديّ)، ذلك أنَّ الناظم حاول أن يؤسِّس بنية سرديةً مُشكَّلةً من ثلاثة مكوّنات هي: (الراوي، والمروي، والمروي له)، فالراوي هو الشخص الذي يروي الحكاية، ولا يُشترط فيه أن يكون اسماً معيّناً، فقد يتقنَّ بضمير، والمروي هو ما يصدر من الراوي، أمّا المروي له، فهو المتلقّي الذي يتلقّى ما يروى له. هذا في الخطاب السرديّ، ففي الرواية لا يتكلّم الراوي بصوته، لكنّه يفترض (راويّاً) مُتخيلاً يتقنَّ وراءه الكاتب لتقديم عمله القصصيّ.

هذا الأمر -على ما نرى- هو ما لجأ إليه الناظم الذي يبدو هو أوّل مَنْ أشار إلى مكوّنات الخطاب السرديّ، فالناظم قد تقنَّع وراء الفاعل لفعل القول، وراح يبتُّ ويقدمُّ خطابه لقارئه، وهو أسلوبٌ مثمر وناجح في المجال التعليميّ.

هذا ما جاء في مثالي المنظومة عن التاء الزائدة التي تُزاد بعد الألف في جمع المؤنث السالم، التي حكمها الخفض عند النصب.

بعد ذلك انتقل الناظم إلى التاء الأصليّة، ومثّل لها بمثالين أيضاً، هما: (أبيات) و(أصوات)، وذلك في البيتين (٨٩ و ٩٠)، فقال في البيت (٨٩): «ودخلتُ أبياتَ الكرامِ فأكرموا زوّري، وبثوا في الحديث وقربوا» وهنا الفعل (دخل) فعلٌ لازم كان من المفترض أن يأتي بعده حرف

جرّ، فيقال: (دخلتُ إلى أبيات الكرام)، لكنّه حذفَ حرفَ الجرّ، ونصب (أبيات) بالكسرة، لكونه جمع مؤنث سالم، ويقول علماء النحو: (إنّه منصوب بنزع الخافض).

وكعاداته كثيراً ما يقرن الناظم المعلومة النحويّة بفوائد وقيم اجتماعيّة وتربويّة وأخلاقيّة ليكون هدفاً للعلم ببناء الإنسان بناءً متكاملًا، إذ لا بُدّ للثقافة من القيم، والعكس صحيح؛ لذا حاول الناظم في هذا البيت أن يعطي صورة جميلة عن (أبيات الكرام)، فهي أبيات لا ينحصر جودها بتقديم الطعام إلى ضيوفها، فذلك جزء من الكرم، وإنّما صورة الكرم تتجسّد من لحظة استقبال الضيف.

لقد بيّنت المنظومة صورة الكرم في أمور من بينها الاهتمام بالزائر، والعناية به، والحفاوة عند استقباله، وذلك يتجلّى في قوله: (اكرموا زوّري)، أي: اكرموا زيارتي، ثمّ أتبع ذلك بالقول:

«بثّوا في الحديث»، وذلك أمرٌ ضروريٌّ في الكرم، فلا بُدّ لصاحب البيت أن يفتح في حديثه، ويعلن ويؤفّش ما في صدره بما له صلة بموضوع الحديث، ولا يُخفي عن ضيفه شيئاً يُشعره بأنّه غريب، ولا شكّ في أنّ طبيعة الحديث مع الضيف ذات أهميّة في إشعاره بالمودّة والترحاب، وأنّه حلّ في البيت أهلاً وسهلاً، وبالعكس فإنّ الصّمت وعدم الاسترسال في



الحديث مع الضيف ليس من صفات الكريم.
وأخيراً قوله: (وقربوا)، وذلك شيء جميل في آداب مجالسة الضيف،
فليس من اللائق أن يجلس صاحب الدار بعيداً عن ضيفه، بل لأبَد من
الاقتراب منه؛ لأنَّ ذلك الدنوُّ من علامات المودَّة والمحبة، وهذا هو الكرم
الحقيقي الذي تتميزُّ به (آيات الكرام).

بعد ذلك يأتي المثال الثاني عن التاء الأصلية في البيت (٩٠) في قوله:
«وسمعتُ أصواتاً فجئتُ مبادراً والقوم قد شهروا السيوف وأجلَّبوا»
هنا جاءت (أصواتاً) مفعولاً به منصوباً بالفتحة؛ لأنَّ التاء فيه أصلية،
أي إنَّها موجودة في أصل الكلمة، فالمفرد هو (صوت)، وفي هذا البيت
تأكيد لقيمة اجتماعية هي (النخوة)، فالناظم يؤكِّد أنَّ سماع أصوات
الدعوة إلى الحرب دفعته إلى المبادرة والسرعة في الإجابة حيث القوم
قد سلَّوا سيوفهم، وتجمَّعوا متألِّبين للقتال ومنازلة الأعداء. إنَّ هذه
الاستجابة تجسِّد الشجاعة والنخوة في الوقت نفسه؛ لأنَّ الجبان سينزوي
وسِيخفي وجهه، ولا يُبادر إلى تلبية النداء.

وأخيراً في البيت (٩١) يذكر حكم التاء الأصلية، وهو النصب
بالفتحة، وقوله:

«وكذاك ينصبُّه أخونا قطربُ»

لا أظنُّ أنَّه قد قصد محمَّد بن المستنير اللُّغويِّ البصريِّ (ت ٢٠٦هـ) الذي تتلمذ على يد عيسى بن عُمر وسيبويه والنظام؛ لأنَّ تسميته بقطرب جاءت بعد الخليل، وسيبويه هو الذي سمَّاه بذلك؛ لأنَّه كان يُبَكِّرُ إليه للأخذ عنه، فكان سيبويه إذا خرج بالأسفار رآه على بابه، فقال له ذات يوم: إنَّما أنت قُطرب. والقُطرب دُويبة تدبُّ ولا تفرُّ.



البابُ التاسعُ

بابُ التعجُّبِ وهو المدح والذمُّ

النصُّ:

- ٩٢- فإذا ذممت أو امتدحت فنصبه
 ٩٣- ما أزينَ العقلَ الصَّحيحَ لأهله
 ٩٤- ما أحسنَ الرجلَ الذي لاقيته
 ٩٥- فإذا أتيت بكانَ فانصبَ بعدها
 ٩٦- فإذا جرَّت بعدَ الكلامِ فرفعها
 ٩٧- فتقولُ: رأسك ما أشدَّ بياضه
 ٩٨- وكذاكَ زيدٌ ما أشدَّ خلاقه
 ٩٩- لا تفصلنَ بينَ التعجُّبِ واسمه
 ١٠٠- وتقولُ: أظرفُ بالفتى أحسنَ به
 ١٠١- فجزمتهُ لما أتيت بلفظه
 ١٠٢- وإذا تناولت الصِّفاتُ جعلتها
- أولى ذلك - إن قطعت - تعجُّبُ
 وأخوكَ منه ذو الجهالةِ يغضبُ
 يعدو به فرسٌ أغرٌ مُشطُ
 ما كانَ أحلمَ شيخنا أو يغضبُ
 لا تنصِبَنَ فيضيقُ عنكَ المذهبُ
 من بعدَ حلكتِه فلمَ لا يُحْضَبُ
 وأشدَّ نخوتهُ فلمَ يتَحَوِّبُ
 فيعيبُه يوماً عليكَ مُعيبُ
 أكرمَ بأحمدَ إنَّه لهُدبُ
 بالأمرِ والمعنى لما يُتَعَجَّبُ
 بأشدَّ فهيَ المُبتَغى المُتطلَّبُ

الشرح:

كثيراً ما تُبنى الأمثلة التي تتمثل بها المنظومة بالقاعدة النحويّة التي تقف وراءها، ولعلّ هذا الأسلوب يجعل عمليّة التلقّي مطالبةً بالتمعّن والتعمّق وتحليل النصّ، أمّا تقديم المثال مقروناً بالقاعدة، فذلك يجعل التلقّي ميسوراً من غير تأمّلٍ أو جهدٍ في التعامل مع النصّ.

لقد حاولنا في تحليل الكثير من أبيات المنظومة الوقوف على قواعد لم يُصرّح بها، وفي هذا الباب الذي نحن بصده وهو (باب التعجّب) سنلاحظ ما أشرنا إليه في الأبيات الأحد عشر التي سنحلّلها فيما يأتي:

في البيت (٩٢) الذي يقول فيه:

«إِذَا ذَمَّتْ أَوْ اِمْتَدَحَتْ فَنَصْبُهُ أَوْلَى، وَذَلِكَ - إِنْ قَطَعَتْ - تَعَجُّبٌ»

نلاحظ بياناً ماهية (التعجّب) الذي تتكشف قوانينه وأحكامه في ضوء الأمثلة التي تضمّنتها الأبيات اللاحقة، وما يُراد هنا هو التعجّب الاصطلاحيّ أو القياسي الذي يتحقّق بصيغتين، هما: (ما أفعل)، و (أفعل به)، وهو ما يكون اللجوء إليه عند استعظام صفة أو أمرٍ ما تنفعل النفس معه مع خفاء الأسباب، وهذا هو دافع الدهشة والتعجّب.

والظاهر أنّ المنظومة قد أعطت تصوّراً جديداً للتعجّب بأن وضعته على طريق (المدح أو الذمّ)، مع أنّ اللّغة قد وضعت أساليب خاصّة بهما، فعلى سبيل المثال إذا أردنا التعجّب من (ذكاء عبد الله مثلاً)، أو من (غباء

زيدٍ) نقول:

- مَا أَعْظَمَ ذِكَاءَ عَبْدِ اللَّهِ.

و - مَا أَشَدَّ غِبَاءَ زَيْدٍ

هذا إذا خفيت أسباب الذكاء عند الأوَّل، وأسباب الفشل عند الثاني.

أَمَّا إِذَا أَرَدْنَا اتِّبَاعَ أُسْلُوبِي (المدح أو الذم)، فسنقول:

- نِعَمَ الذَّكِيِّ عَبْدَ اللَّهِ.

- بِئْسَ الْغَبِيُّ زَيْدٌ.

إِنَّ الْأُسْلُوبَ الْأَوَّلَ هُوَ (تَعْجَبٌ) لَكِنَّهُ - عَلَى مَا يَبْدُو - مُتَضَمِّنٌ مَعْنَى

المدح أو الذم، غير أنَّ الثاني قد جاء على طريق المدح والذم من غير أن

يُخَالِطُهُ تَعْجَبٌ.

إِنَّ اسْتِعْظَامَ الشَّيْءِ الْحَسَنِ هُوَ فِي حَقِيقَتِهِ مَدْحٌ لَهُ، كَذَلِكَ فَإِنَّ اسْتِعْظَامَ

مَا فِي الشَّيْءِ مِنْ سُوءٍ هُوَ ذَمٌّ لَهُ.

هذه هي الحقيقة التي بيَّنتها المنظومة، وبعد ذلك ذكرت:

«فَأَوْلَى نَصْبُهُ»

أي: نصب الممدوح أو المذموم، وهو (المتعجب منه)، ويتراءى لي أن

قوله (أولى) فيه تلميح إلى أن هذا المنصوب هو مفعول به لفعل التعجب

في ظاهره لكن في المعنى هو فاعل، فإذا قلنا: (ما أجمل العلم)، فالأصل

هو (جَمَلُ الْعِلْمِ)، وهكذا ...

بعد هذا أشار إلى صيغة التعجب بقوله:

(وذلك - إن قطعتَ تعجبُ)

ومعلوم أنّ صيغتي التعجب تُصاغان من كلِّ فعل ثلاثيٍّ متصرف تامٍّ مثبت بزيادة (همزة قطع) في أوله ليكون (أفعل - بعد ما-) و(أفعل به)، وهذا ما عناه الناظم في قوله: (إن قطعت) - في الغالب-، فكأنّه أراد القول: إنّ الأسلوب لا يكون تعجباً إلا إذا قطعت، لذلك جاءت جملة - إن قطعت - مُعرضةً بين المبتدأ (ذلك) وخبره (تعجب).

هذا ما يمكن أن يُقال في البيت الأوّل (٩٢)، الذي أعقبته الأمثلة المتنوعة في الآيات اللاحقة، ففي البيت (٩٣) يقول:

- (ما أزينَ العقلَ الصَّحيحَ لأهلهِ وأخوكَ منه ذو الجهالةِ يغضبُ) في هذا البيت يضع الناظم الزينة مع أهل العقل، ووضع الغضب مع أهل الجهل، وذلك من بين الموضوعات المهمّة التي حرصت المنظومة على الإشارة إليها.

وقد جاءت الزينة في صورة التعجب لتؤكد أنّ صاحبَ العقل الصَّحيح ممّا يثيرُ الدهشة فعلاً.

إنّ العقل هو موضع العلم والفهم، وهو محلّ الإرشاد إلى الصواب، وتجنب الوقوع في الزلل، وهو الذي يدفع صاحبه إلى أن يضع الشيء موضعه، وليس هناك نعمة كالعقل، فيه يستدل المرء على ما ينفعه في دنياه

ودينه وآخرته.

إِنَّ نِعَمَ اللَّهِ عَلَيْنَا كَثِيرَةٌ، وَهِيَ دَلَائِلُ عَلَى وَحْدَانِيَّتِهِ، فَلَا بُدَّ مِنَ التَّأَمُّلِ وَالتَّفَكُّرِ فِي آيَاتِ اللَّهِ، كَخَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَاختِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَإِحْيَاءِ الْأَرْضِ بِهَا تَجَوُّدُ بِهِ السَّمَاءِ، وَمَا لِلْبَحَارِ مِنْ فَوَائِدَ كَثِيرَةٍ فِي مَنْفَعَةِ الْعِبَادِ، وَلَا يُمَكِّنُ الاستِدْلَالَ بِهَذِهِ الْحُجَجِ إِلَّا بِالْعَقْلِ الصَّحِيحِ؛ لَذَا جَاءَ قَوْلُهُ تَعَالَى:

﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاختِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ (سورة البقرة، الآية ١٦٤).

وقد تَكَرَّرَتِ الإِشَارَةُ إِلَى أَهْلِ الْعُقُولِ فِي كِتَابِ اللَّهِ الْعَزِيزِ، كَذَلِكَ يَرِدُ فِي مَوَاضِعَ مُتَعَدِّدَةٍ الذَّمِّ لِلْكَفَّارِ وَالْمُنَافِقِينَ وَأَهْلِ الْكِتَابِ بِعَدَمِ الْعَقْلِ، مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى:

﴿مَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ﴾ (سورة الحشر، الآية ١٤).

ولقد جعل الإمام عليُّ بن أبي طالب عليه السلام غايةَ الغنى في (العقل)، وأدنى مراتب الفقر في (الجهل)، وذلك في قوله:

«إِنَّ أَعْنَى الْغِنَى الْعَقْلُ، وَأَكْبَرُ الْوَحْشَةِ الْحُمُقُ».

وما أجمل قولَ أبي الطيّبِ المتنبي:

ذو العقلِ يشقى في النعيمِ بعقله وأخو الجهالةِ في الشقاوةِ ينعمُ.
ذلك أنّ صاحبَ العقلِ يُفكّرُ ويتأمّلُ ويُجلّلُ، ويُجهدُ نفسه في الاهتداءِ
إلى الصوابِ وتجنّبِ الخطأ، فهو في تعبٍ مُستمرٍّ، لا يدعه عقله يهنأ بعيداً
عن صعابِ الحياةِ ومشاهدها التي تحتاجُ إلى فهمٍ واستيعابٍ تامٍّ حتّى
يهتدي إلى ما هو أفضل.

أمّا صاحبِ الجهلِ، فلا يُبالي بالأُمور كيف ما تسير، ولا يكلفُ نفسه
في التدبّرِ بما يدور من حوله، حتّى كأنّه يعيشُ في نعيمٍ لا يُريدُ أن يفارقه
حتّى في أحلكِ الظروف.

فما أعظم العقل الذي جعله الناظم ممّا يزيّن ويُجملُ أهله، وما أتسّ
الأحمق الذي جعله الناظم في صورة الغاضب الذي يُثارُ فيه التوترُ
والغضبُ لأُمورٍ لا تستحقّ ذلك، أمّا العاقل، فبعقله يتحمّلُ الصّعابِ،
ولا يُغضبهُ شيءٌ ما دام يمتلك القدرة العقلية على حلحلة الصّعابِ، وما
أجمل قول نبيّنا الكريم ﷺ:

«إذا غضبَ أحدكم وهو قائم، فليجلس»، ويضافُ إليه «فإن ذهبَ
عنه الغضب، وإلّا فليضطجع».

والحكمة واضحة في هذا الحديث الشريف؛ ذلك أنّ القائم يكون متهيّئاً
للحركة والبطش، لكنّه إذا ما جلس أو اضطجع، فلن يبدر منه ما يندم عليه.



أخيراً، فإنَّ خُلاصة ما يمكن قوله هو البيت (٩٣) أراد أن يؤكِّد حقيقة مُفادها (أنَّ العقول زينةُ الرِّجال)، ولكي تكتمل الصورة، فقد انتقل الناظم من هذا الجانب المعنويِّ إلى الجانب الماديِّ في البيت (٩٤)، الذي يقول فيه:

«ما أحسنَ الرَّجَلَ الذي لا قِيَّتَهُ يعدُّو بهِ فرسٌ أغرٌّ مشطَّبٌ»

رَسَمَ هذا البيت صورة الفارس، وهو على فرسٍ أصيل، فيه مما تُحمدُ به الخيول العربيَّة الأصيلَة صفتان، هما: (الأغرُّ) و(المُشطَّبُ)، ويُراد بالأغرُّ أنَّ في جبهته عُرَّة، أي: بياض، أمَّا المُشطَّبُ، فهو الفرس الحُسن الطول ما يجعله سريع العدو، وهذا ما يؤكِّد قوله: (يعدُّو به)، وأستبعد ما أشار إليه المُحقِّق من أنَّه أراد بقوله: المُشطَّبُ (السَّيفُ)؛ لأنَّ الفرسَ في البيت (فاعل) مرفوع، و(أغرُّ) و(مُشطَّبُ) صفتان للفاعل، ولا وجود للسَّيفِ في البيت. هذا، وفي البيت إشارة إلى صفة الشجاعة، فالفرسُ الشُّجاع لا بدُّ له من فرسٍ أصيلٍ فيه من علامات الجمال والأصالة ما هو معروف عند العرب.

إنَّ الناظم أراد أن يلمِّح بجعله الزينة والحُسن في (العقل) مرَّةً وفي (الفروسيَّة) أُخرى، بأنَّ من الضروريِّ أن يجتمع العلمُ مع القوَّة، فكلُّ منهما يُسند الآخر ويُعزِّزه.

إنَّ تركيبَ الجُملة وبنائها يؤكِّد هذا التحليل، ف (ما) التعجُّبيَّة نكرةٌ

تامة، بمعنى (شيء) في محل رفع مبتدأ، و (أحسن) فعل التعجب مبني وفاعله ضمير مستتر يعود على (ما)، و (الرجل) مفعول به لفعل التعجب، و (الذي) اسم موصول نعت للرجل، وجملة (لاقيته) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، أمّا جملة (يعدو به فرس)، فجملة حالية، وكما بينا أن (أغرّ) و (مشطّب) صفتان للفرس.

هذا المثال في البيت (٩٤) اختص بصيغة (ما أفعل)، وقد أعقبه بحكم من أحكام التعجب هو جواز زيادة (كان) بعد (ما) التعجبية كما في قوله في البيت (٩٥):

«فَإِذَا آتَيْتَ بِكَانَ فَاَنْصَبْ بَعْدَهَا مَا كَانَ أَحْلَمَ شَيْخَنَا أَوْ يَغْضَبُ»
 وخلاصة الحكم في هذا البيت أن (كان) الزائدة إذا وقعت بين ما التعجبية وفعل التعجب، فإن المتعجب منه يبقى منصوباً على أنه مفعول به لفعل التعجب، ولا تأثير لوجود (كان) في ذلك الحكم كما في قوله:
 «ما كان أحلم شيخنا»

هنا (شيخنا) منصوب بفعل التعجب، وأرجح أن (أو) في قوله: (أو يغضب) أفادت الإضراب بمعنى (بل)؛ لأنها جاءت بعد أسلوب التعجب الذي هو من أساليب الإنشاء غير الطلبية، ولعل هذا هو الذي يثير الدهشة، فكيف بالشيخ الذي يُراد منه الحلم أن يغضب، ومجى (كان) الزائدة في مثل هذا السياق كثير عند العرب، من ذلك -مثلاً- قول الشاعر:



«مَا كَانَ أَحْوَجَ ذَا الْجَمَالِ إِلَى عَيْبٍ يُوقِيهِ مِنَ الْعَيْنِ»
 ومن العرب من يأتي بكان بعد (ما) المصدرية بعد صيغة التعجب،
 نحو قولهم:

«مَا أَحْسَنَ مَا كَانَ الْإِنصَافُ»

فهنا (ما كان) ما مصدرية، و(كان) فعل تامّ بمعنى (وُجد)،
 والإنصافُ فاعل (كان)، والمصدر المؤوّل (ما كان) في محلّ نصب مفعول
 فعل التعجب، والتقدير: (ما أحسن وجود الإنصاف).

وبعد الانتهاء من (كان) الزائدة، انتقلت المنظومة إلى حكم جديد في
 البيت (٩٦) الذي يقول:

«فَإِذَا جَرَتْ بَعْدَ الْكَلَامِ فَرَعُهَا لَا تَنْصِبَنَّ فَيَضِيقُ عَنكَ الْمَذْهَبُ»

هنا نوّد القول: إن استعمال الضمائر في المنظومة كثيراً ما يضعنا على
 طريق التأويل لمعرفة مرجعياتها، وهذا البيت الذي نحنُ بصدده مثالٌ على
 ذلك، ففي قوله: (فإذا جرّت) دليلٌ على أنّ الفاعل مؤنّث؛ لوجود تاء
 التأنيث السّاكنة وهو ضمير مستتر تقديره (هي)، ثمّ جاء تأكيدُه بالضمير
 (ها) الذي أُضيف إليه (فرعها)، والضميران يعودان إلى شيء واحد،
 لكنّ ذلك المرجع غير واضح في البيت، وليس أمامنا سوى التأويل
 الذي لا نجدُ في ضوئه غير (جملة التعجب)، فهذه الجملة كثيراً ما تصدر
 الكلام، فإذا (جرّت)، أي: انتقلت من صدارتها، وسبّقتها كلام، فسيكون

لها محلٌّ من الإعراب هو الرفع، وما سبق من أمثلة يرجح هذا الاحتمال،
ففي البيت (٩٧) قال:

«رأسك ما أشدَّ بياضه»

وفي البيت (٩٩) قال:

«زيد ما أشدَّ خلاقه»

وكلٌّ مثالٍ من هذين المثالين ابتداءً باسم مرفوع (مبتدأ) هو (رأسك) و(زيد).

ولابدُّ للمبتدأ من خبر، وليس هناك غير جملة التعجب بدليل اتّصالها
بضمير يعود على المبتدأ يؤكّد صلتها به، وأنها غير مستقلة عنه، وهذه
الجملة هي المقصودة بقوله:

(فرفعها) - على ما أظنُّ - ...

وتمضي المنظومة في سوق الأحكام الخاصّة بالتعجب، ففي البيت
(٩٩) جرى الحديث عن الفصل بين التعجب واسمه:

«لا تفصلن بين التعجبِ واسمِهِ فيُعيبهُ يوماً عليك معيبٌ»

إنَّ النُحاة ينظرون إلى جزأي الجملة على أنّهما كالشيء الواحد، فلا
يجوز الفصل بينهما.

كان ذلك في ضوء الحدث عن صيغة (ما أفعل)، وفي البيت (١٠٠) و

(١٠١) تحدّث الناظم عن الصيغة الثانية من صيغتي التعجب، وهي (أفعل)

به)، وهذه الصورة تَتَكَوَّنُ على ما يرى النحاة من الفعل (أَفْعِلْ)، وهو فعل ماضٍ جاء على صورة الأمر، مبني على السكون لإنشاء التعجُّب، وبعده حرف الجرِّ الزائد (الباء)، التي تجرُّ لفظاً اسماً ظاهراً أو ضميراً متصلاً، وهذا المجرور يكون فاعلاً لفعل التعجُّب (مرفوع محلاً)، ويختصُّ بمعنى الفعل. وقد استعان الناظم بثلاثة أمثلة على هذه الصورة، هي:

أَظْرِفُ بِالْفَتَى.

أَحْسِنُ بِهِ.

أَكْرِمُ بِأَحْمَدِ.

وجاء فاعل فعل التعجُّب بصورتيه اللَّتَيْنِ أشرنا إليهما، أي: الاسم الظاهر (الفتى - أحمد)، والضمير المتصل (أَحْسِنُ بِهِ) كالشيء الواحد؛ لعمق ما بينهما من صلة، فلا يجوز الفصل بينهما؛ لئلا يُوهِمُ ذلك الفاصل بالتباعد بين جزأيهما، فلا يجوز القول: (ما أحسنَ زيدٍ ماراً)، وأنت تُريد: (ما أحسنَ ماراً زيداً)، وهناك خلاف بين النحاة في جواز الفصل بالجارِّ والمجرور أو الظرف إذا كانا معمولين لفعل التعجُّب، كما في قول الشاعر: (خَلِيلِيَّ مَا أَحْرَى بِذِي اللَّبِّ أَنْ يُرَى صَبوراً وَلَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ) وهو شاهد من شواهد (ابن عقيل) لا يُعرف قائله، وفيه جرى الفصل بين فعل التعجُّب (أحرى) ومعموله المصدر المنسبك من (أن) المصدرية، والفعل المضارع المنصوب بها (يُرى)، والفاصل هو الجارِّ والمجرور (بذي

اللُّبِّ)، وهذا جائزٌ عند أكثر النُّحاة.

وتحاول المنظومة أن تجعلَ القيمَ النبيلةَ والصفاتَ العاليةَ محلاً للتعجب، فاستعملت (الكرم والشجاعة وسلامة العقل والنخوة) في أبيات سابقة، وهنا تستعمل (الظرافة والحُسن والكرم)، ولعلَّ (الظريف) تجمع الكثير من الفضائل، فالفتى الذي يُنعت بذلك يكون بارعاً وحاذقاً، ممتعاً فكهاً جذاباً، وديعاً ذكياً، بليغاً لطيفاً حَسَنَ العبارة، لأبَدَ لمثل هذا الفتى من أن يكون محلاً للإعجاب، والموصوف بالظرافة يكون حسناً أيضاً؛ لذلك جاء التأكيد بالقول: (أحسِنُ به)؛ لأنَّ الهاءَ المجرورة هنا تعود على (الفتى) في (أظرف بالفتى).

ولأهميَّة الكرم، فقد تجدد الإعجابُ به عند أحمد (أكرم بأحمد)، وليس المقصود به هنا بذل المال وحده، بدليل قوله: (إنَّه لمُهذَّبٌ)؛ لأنَّ الكريم حقيقة هو الإنسان الذي يُساعد المحتاج ويرفعُ الأذى عن الناس، ولا ينطق إلا بما هو نافع وحق.

إنَّ المنظومة تحاول أن تُنشئ مع قواعد النحو منظومة من القيم؛ لأنَّ هدفها - كما يبدو - لي لا أن تعصم اللسان من اللحن أو الخطأ، وإنما من أجل بناء الإنسان بناءً لغوياً وقيميّاً في الوقت نفسه، وهذا هو الهدف الذي حملهُ الدرس التعليميُّ البصريُّ منذ وقت مبكر، وهو ما نطمح أن نكون عليه اليوم.

وكما بيَّنا فإنَّ فعلَ التعجُّبِ على هذه الصِّيغة يأتي في صورة الأمر،
فِيبْنِي، لكنَّ معناه معنى التعجُّبِ، وهو ما بيَّنته المنظومة في البيت (١٠٢):
«فجزمتُهُ لَمَّا أتيتَ بلفظِهِ بالأمرِ والمعنى لَمَّا يُتَعَجَّبُ»

وقوله (والمعنى لَمَّا يُتَعَجَّبُ) يوحي بأنَّ معنى التعجُّبِ يُعْرِي الفعل
من دلالاته الزمنية كما يجعلُهُ في صورة واحدة جامدة هي صورة التعجُّبِ.

وأخيراً، تحتُمُ المنظومة أبيات هذا الباب (أي: باب التعجُّبِ) بالقول:
«وإذا تطاولتِ الصِّفاتُ جعلتها بأشدَّ، فهي المبتغى المُتطلبُ»

هنا نوذُّ القول: إنَّ استعمال بعض المفردات في هذه المنظومة يُشعرُ بأنَّها
اصطبغت بصبغة شعرية بما يجعل الوصول إلى دلالتها يمرُّ عبر منطقة
التأويل التي توصل المتلقِّي إلى مُتعةٍ مبعثها الجمال، وإلى فائدة نابعة من
المعنى المُبتغى، وهذا ما لا نجدُهُ في منظومة تعليميةٍ أخرى تحاول أن تقدِّم
المعلومة صافية على حقيقتها، لكنَّ الخليل - على ما يبدو - يُحاول أن يُدخلَ
حِسَّهُ الشعريَّ في توصيل المعلومة النحوية.

لقد وقفتُ طويلاً أمام البيت الأخير في باب التعجُّبِ، وحاولتُ
استنطاق كلمة (تطاولتُ) عبر بنيتها الصرفية ومرجعيتها المعجمية لمعرفة
المقصديَّة التي تقف وراءها.

إنَّ الصيغة (تفاعل) قد تعني - أحياناً - التظاهر على غير الحقيقة،

فقلونا -مثلاً-: (تجاهل)، تعني: التظاهر بالجهل، مع أن هذه الصفة متنتية عن حقيقة القائل، وقد يُقال للمتكبر متطاول؛ لأنّه لم يظهر على الحقيقة التي يستسيغها الناس، ومن معاني التطاول الامتداد، فيقال لمن يمدُّ عنقه ليرى شيئاً بأنّه متطاول.

من هنا يمكن الإفادة في تفسير ما أراده الناظم من استعماله كلمة (تطاولت الصّفات)، فمن الواضح أنّه قصد أن هذه الصّفات قد ظهرت في صورة مغايرة للصورة التي ينبغي أن تكون عليها لإنشاء التعجب.

واستعمل الناظم المفردة (الصّفات)، ولم يقل: (الأفعال)، وهذا استعمال شعريّ آخر؛ لأنّه جاء بالحال وأراد به المحلّ الذي تحلّ فيه الصّفة، ومن الواضح أنّ كلّ فعل من أفعال التعجب هو محلّ لصفة معيّنة هي المتعجب منه.

إنّ فعل التعجب هو في حدّ ذاته أمرٌ عجيب، فهو فعل ماضٍ ثلاثي متصرّف في أصله، وقد توافرت فيه شروط معيّنة مكنته من أداء وظيفة التعجب، بعد أن سبقته (ما) التعجّبية، أو أعقبته الباء الجارّة الزائدة، وقد فقد هذا الفعل في صورته هذه الكثير ممّا كان عليه قبل التعجب، ومن المعروف أنّ (الفعل) - على ما قرره النحاة - هو «أمثلةٌ أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع».



خلاصة هذا أن الفعل هو:

الحدث المقترن بالزمن.

هكذا هو الفعل، لكنّه عند دخوله أو استعماله في التعجب-وفق شروط محدّدة- سيفقد الكثير ممّا كان عليه من ذلك الزمن، وكذلك التصرف، أمّا وظيفته، فتختصّ بإنشاء التعجب، ولا بدّ للتعجب من صفة هي محلّ التعجب، وهذه الصّفة تتحقّق في الفعل؛ لأنّها بالفعل تكون محلاًّ للدهشة والاستعظام.

إذن المقصود من قوله: (تطاولت الصّفات) هو الأفعال غير المستوفية لشروط التعجب، كأن يكون الفعل على ثلاثة أحرف، أو يكون منفياً، أو ناقصاً، أو غير ذلك من الشروط المعروفة في التعجب، فهنا يكون التعجب بشكل غير مباشر، أي: أن تأتي بفعل مستوفٍ للشروط، ونضعه في صورة التعجب قبل الفعل الفاقد للشروط، وهذا الذي أرادّه الناظم في قوله:

«جعلتها بأشدّ.....»

فمثلاً، إذا أردنا التعجب من الفعل (انتصر)، فذلك لا يجوز مباشرة؛ لأنّ هذا الفعل غير ثلاثيّ، وعليه نأتي بأشدّ أو بما يناسب المعنى مثلها، ثمّ نأتي بعده بمصدر هذا الفعل ونقول:

(مما أشدّ انتصاره).

ومثل ذلك نعمل مع الفعل المنفي، مثل:

(مَا فَازَ الضَّعِيفُ).

فهنا يجب للتعجب من هذا الفعل المنفي أن تأتي بمضارعه بعد (أن) المصدرية، ونقول:

(مَا أَجْمَلَ إِلَّا يَفُوزَ الضَّعِيفُ).

وإذا كان الفعل ناقصاً، فتأتي بمصدره بعد فعل مناسب مستوفٍ للشروط، فنقول مثلاً:

(كَانَ الشُّجَاعُ مُحْتَرَمًا فِي قَوْمِهِ)

(مَا أَكْثَرَ كَوْنَ الشُّجَاعِ مُحْتَرَمًا فِي قَوْمِهِ)

وهكذا ...

هذا ما أراده الناظم من البيت الأخير في باب بالتعجب، ولا أجد تفسيراً آخر مناسباً غير ما ذكرت.



فهرس المحتويات

٥	توطئة
٩	التمهيد
١٨	نسبة المنظومة
٢٥	شرح مقدمة المنظومة
٣٩	شرح أبيات المنظومة
٤٣	البابُ الأوَّلُ (بابُ رفع الاثنين)
٤٦	البابُ الثاني (بابُ حروف الجرِّ)
٦٠	البابُ الثالثُ (بابُ الفاعل والمفعول به)
٦٧	البابُ الرابعُ (بابُ حروف الرفع)
٨٣	البابُ الخامسُ (بابُ ترى وظننتُ وخلتُ وحسبتُ)
٨٦	البابُ السادسُ (بابُ حروف كان وأخواتها)
٩٠	البابُ السابعُ (بابُ حروف إنَّ وأخواتها)
٩٧	البابُ الثامنُ (بابُ التاء الأصلية وغير الأصلية)
١٠٤	البابُ التاسعُ (بابُ التعجُّب وهو المدح والذمُّ)